

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

ترشيد العجز التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار

البتروال خلال الفترة 2015-2021

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد دولي

تحت إشراف

- ركي أحسن

من إعداد:

- شبور إيناس

- شبور بشرى

أعضاء اللجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
فرطافي جابر	أستاذ مساعد -أ-	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
سلامة وفاء	أستاذ محاضر -أ-	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
ركي أحسن	أستاذ محاضر -أ-	مقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2022/2021



جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان تكوين علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب: طياراس بشور
تاريخ الميلاد: 20 / 05 / 1995 بـ بني زويد
عنوان الإقامة: الطهرية بلدية بسويدي، الدار، ولاية سكيكدة
القسم: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد دولي
رقم التسجيل: 161636015198

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

تدبير العجز التجاري الجزائري مع دول منطقة الإيفر في
ظلم ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة 2002-2008

تحت اشراف الاستاذ/الدكتور:

إسم ولقب المشرف: أحمد زكري

هو عمل أصيل لي وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما قد يرد في المذكرة، وأن هذه المذكرة أو جزء منها لم يسبق تقديمه بأي شكل من الأشكال، وأني لم أقم بأي اقتباس جزئي أو كلي.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستخضعها الكلية

الإسم واللقب والتوقيع

طياراس بشور
أحمد



نظير من أجل التصديق على توقيع
السيد (ة) أحمد زكري
لدي رفق و
بني زويد، في: 26 جوان 2009

المجلس الشغبي البلدي
وبتفويض منه العون المكلف

أحمد زكري

ملاحظة: تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الإدارية.



جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان تكوين علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب: النسري شيبور
تاريخ الميلاد: 29 فيفري / 1995 بـ القل
عنوان الإقامة: الطهرية بلديّة بنو زيد دائرة القل ولاية سكيكدة
القسم: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد دولي
رقم التسجيل: 161036045201

أصرح بأن منكرة الماستر الموسومة بـ:

تدبير العجز التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو في
خلال الإنعاش أسعار البترول خلال الفترة 2020 - 2021

تحت اشراف الاستاذ/الدكتور:

إسم ولقب المشرف: أحسن ركي

هو عمل أصيل لي وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما قد يرد في المنكرة، وأن هذه المنكرة أو جزء منها لم يسبق تقديمه بأي شكل من الأشكال، وأني لم أقم بأي اقتباس جزئي أو كلي.

وفي حال الإخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية

الإسم واللقب والتوقيع

النسري شيبور

السيد (ة): شيبور
الذي وقع أمامنا:
بني زهد في: 26 جوان 2022
رئيس المجلس الشفوي البلدي
ويتفق بضم عليه أعم
غنية ليريني

ملاحظة: تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الإدارية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوْتَادَ
وَالْحَيَاةَ وَالْمَوْتَادَ
وَالْحَيَاةَ وَالْمَوْتَادَ

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى قرّة عيني و سر وجودي و ملاكي في الحياة إلى
الحب و الحنان و التفاني و الضحية إلى من كانت حافز يدفعني إلى الأمام و
دعائها سر نجاحي و حنانها باسم جراحي أمي الغالية حفظها الله و أطال في
عمرها و إلى أعظم الرجال صبرا و رمز الحب و العطاء الذي أفنى حياته من
أجل

تعليمي أبي الغالي

إلى من جمعهم معي ظلّمة الرحم بسمة حياتي إخوتي عبد الرزاق ، عبد الله ،
صابر ، علي ، عادل ، وفاء و إلى روح أخي العزيز ساسي رحمه الله ، و إلى كل
من دعمني و ساندني من قريب أو بعيد و إلى جميع أفراد عائلتي أهدىكم ثمرتي

جهدي المتواضع .

إيناس

شكر

الحمد لله الذي بفضلہ أتممنا هذا العمل نشكره وحده لا شريك له
كما ينبغي لجلال وجهه وكبريائه في السماء والأرض ونسأله أن
يجعله علما نافعا.

نتقدم بخالص شكرنا إلى الأستاذ المشرف ركي أحسن على إشرافه
على هذه المذكرة ولكل ما قدمه من ملاحظات علمية قيمة فجزاه
الله خيرا الجزاء.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة
المناقشة على تحملهم عناء قراءة هذه المذكرة وتصحيحها وإثرائها
بأفكارهم وملاحظاتهم فجزاهم الله خير الجزاء.

ونشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد لإنجاح هذا العمل.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى ترشيد العجز التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو في ظل إنخفاض أسعار البترول 2015-2021 حيث توصلنا إلى وجود عجز على مستوى هيكل الميزان التجاري مع دول منطقة الأورو، ومن خلال تحليل البنية للواردات والصادرات مع منطقة الأورو نجد أهم ما تستورده الجزائر هو المواد نصف مصنعة والتجهيزات الصناعية ، أما بالنسبة للصادرات فسيطر عليها قطاع المحروقات فالجزائر تعتمد على العوائد المالية من الصادرات النفطية بالدرجة الأولى ، كم نجد أنه أي تقلب في أسعار البترول أنه يترك أثر في الميزان التجاري فهناك علاقة طردية بين أسعار البترول والميزان التجاري .

وفي ختام هذه الدراسة تطرقنا إلى ضرورة اللجوء إلى إستراتيجية ترقية الصادرات وإحلال الواردات، وذلك بإتباع سياسات وإصلاحات للانتقال من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد منتج.

الكلمات المفتاحية: العجز التجاري، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات، أسعار البترول، دول منطقة الأورو.

Abstract

This study aims to rationalize the Algerian trade deficit with the countries of the euro area in light of the decline in oil prices 2015-2021. Semi-manufactured materials and industrial equipment, while the exports were dominated by the hydrocarbons sector Algeria depends on the financial returns from oil exports in the first place, how much we find that any fluctuation in oil prices has an impact on the trade balance. There is a direct relationship between oil prices and the trade balance.

At the conclusion of this study, we discussed the need to resort to the strategy of upgrading exports and replacing imports, by following policies and reforms to move from a rentier economy to a productive one.

Keywords: trade deficit, trade balance, exports, imports, oil prices, eurozone countries

67-65	المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021
68	المبحث الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021
69-68	المطلب الأول: ترشيد الصادرات
71-70	المطلب الثاني: ترشيد الواردات
72	خلاصة الفصل
74	خاتمة
78	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
17	الدول المشاركة في اليورو	1
50	إجمالي تطور صادرات الجزائر مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021	2
52	تطور أسعار البترول خلال الفترة 2015-2021	3
53	هيكل الصادرات الجزائرية مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021	4
56	تطور الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021	5
59	إجمالي الواردات الجزائرية مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021	6
62	تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021	7
65	تطور الميزان التجاري الجزائري مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015 – 2021	8

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
51	إجمالي صادرات الجزائر مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021	1
52	تطور أسعار البنترول خلال الفترة 2015-2021	2
54	هيكل الصادرات الجزائرية مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021	3
57	تطور الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021	4
60	إجمالي تطور الواردات الجزائرية مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021	5
63	تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021	6
66	تطور الميزان التجاري الجزائري مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021	7

مقدمة

مقدمة:

يلعب الميزان التجاري دورا مهما للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية، فالتجارة الخارجية لأي بلد هي متنفس البلد على العالم في جانب السلع والخدمات وتمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرهما على الميزان التجاري وارتبط تغير الميزان التجاري بتغيرات عائدات المحروقات، بالإضافة إلى انعكاسات تذبذب الواردات على وضعية الميزان التجاري وتعد الجزائر واحدة من الدول البترولية التي يعتمد اقتصادها على المواد البترولية، حيث تعتبر المصدر الرئيسي للعملة الصعبة وعليه فإن حركة أسعار البترول تؤثر على حصيلة الصادرات والواردات في الجزائر.

ومن جهة أخرى يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر وذلك من خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية المتنامية بين دول منطقة الأورو والجزائر وكونها تعتمد في استهلاكها على البترول والغاز من الجزائر وفي هذا السياق يعاني الميزان التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو من إختلالات هيكلية عند النظر إليه بعمق من زوايا متعددة خارج قطاع المحروقات ولهذا تسعى الجزائر إلى ترشيد العجز التجاري المتواجد مع دول منطقة الأورو وذلك سواء كان على مستوى الصادرات أو الواردات وإرجاع التوازن لهيكل الميزان التجاري.

● الإشكالية:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

" كيف يمكن ترشيد العجز التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021؟ "

● الأسئلة الفرعية:

1. ما هو العجز التجاري؟
2. هل تؤثر أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري؟
3. ماهي وضعية الميزان التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو؟

● الفرضيات:

1. من أسباب اختلال الميزان تأثير عوائد الصادرات وقيمة الواردات؛
2. صادرات المحروقات لها دور كبير في تحديد وضعية الميزان خلال الفترة 2015-2021 مع دول منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول؛
3. تنتهج الدولة مجموعة من الاستراتيجيات للنهوض باقتصادها وتحسين وضعيتها الاقتصادية من خلال استراتيجية إحلال الواردات واستراتيجية تنمية الصادرات.

● أسباب اختيار الموضوع:

هنالك مجموعة من الأسباب أدت إلى اختيار الموضوع للدراسة:

1. الموضوع يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها المعقدة في تحليلها ودراستها؛
2. إن الاقتصاد الوطني يعتمد على ما يحققه قطاع المحروقات من عوائد وأي تغيير فيه ينعكس على مختلف قطاعاته.
3. الموضوع يندرج تحت إطار التخصص فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا كل هذا حفزنا إلى اقتحام أصوار هذا الموضوع.

● أهداف الدراسة:

1. دراسة حركة الميزان التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو في ظل تقلبات أسعار البترول؛
2. مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالانقلابات التي تحدث في السوق العالمية المتحركة في أسعار البترول.
3. معرفة الدور الذي تلعبه كل من الواردات والصادرات في تحديد وضعية الميزان التجاري.

● أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية الميزان التجاري التي يكتسبها في التنمية الاقتصادية ويتجلى ذلك في الواردات التي من خلالها يتم تلبية حاجيات البلد التي لم يتمكن من تلبيةها محليا ومن خلال دور الصادرات في تفعيل عناصر الإنتاج والاستفادة من موارد مالية أخرى ومعرفة أثر حركة أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو ونخص بالذكر الميزان التجاري خلال الفترة

2015-2021 وأهم الآليات التي يجب إتباعها في ترشيد الصادرات وإحلال الواردات وتخفيض العجز التجاري مع دول منطقة الأورو.

• حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تتناول الدراسة الفترة الممتدة ما بين 2015 و2021

الحدود المكانية: تناولت هذه الدراسة العجز التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول (2015-2021).

• منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لكونه يتماشى مع هذه الدراسة لتحليل وضعية الميزان التجاري مع دول منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021 والعوامل المؤثرة على توازنه وتحليل التركيب السلعي بالاعتماد على معلومات تم استخدامها من مراجع وإحصائيات ذات صلة بموضوع الدراسة وكذلك استعملنا المنهج التاريخي في سرد بعض الجوانب المتعلقة بدول منطقة الأورو.

• صعوبات البحث:

لقد واجهتنا جملة من الصعوبات خلال إعدادنا لهذه الدراسة ويمكن تلخيصها في:

1. قلة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية؛
2. تضارب الإحصائيات واختلافها أحيانا؛
3. نعذر وصولنا لبعض الإحصائيات.

• هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين كالآتي، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري، إذ تناولنا لمحة تاريخية حول العملة الأوروبية الأورو لنعرج بعد ذلك إلى عموميات حول أسعار البترول والميزان التجاري والعوامل المؤثرة في كلاهما، ثم تطرقنا إلى جملة من الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فقد تكلمنا حول ترشيد العجز التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول خلال الفترة 2015-2021 وذلك بتحليل قيمة الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021، لنتطرق بعد ذلك إلى ترشيد العجز التجاري الموجود مع دول منطقة الأورو.

**الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة
الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري**

تمهيد:

عرف النفط منذ ظهوره بكونه مورد مهم وأساسي لإنتاج الطاقة في العالم وذلك لتعدد مشتقاته ومميزاته والتي تقوم عليها كل الصناعات وما تلبيه له من حاجات وما توفر له من متطلبات الحياة ومن خلاله تسعى لزيادة التطور التكنولوجي ومن جهة يعد الميزان التجاري المرآة العاكسة لقوة الاقتصاد الوطني لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات فهو أداة هامة تساعد السلطات على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية بسبب هيكله الجامع وتعتبر من جهة أخرى منطقة الأورو والشريك التجاري الأول للجزائر كون هذه المنطقة تعتمد في استهلاكها من البترول والغاز من الجزائر بصفة خاصة وبهذا فقط تطرقنا في هذا الفصل إلى 3 مباحث:

المبحث الأول: ماهية العملة الأوروبية اليورو.

المبحث الثاني: عموميات حول أسعار البترول والميزان التجاري.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية العملة الأوروبية اليورو

بدلت الدول الأوروبية جهودا جبارة في مجال التكامل الاقتصادي والنقدي توجت بميلاد العملة الأوروبية الموحدة المعروفة باسم اليورو وقد جاء ميلاد هذه العملة نتيجة عدة محاولات كانت آخرها معاهدة ماستريخت التي جسدت الوحدة النقدية الأوروبية على أرض الواقع سننتظر في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: مفهوم مراحل نشأة وتطور اليورو.

المطلب الثاني: أهمية العملة الأوروبية والدول المشاركة فيها.

المطلب الثالث: التهديدات والتحديات المطروحة أمام اليورو.

المطلب الأول: مفهوم مراحل نشأة وتطور

أولاً: مفهوم اليورو

هي العملة الأوروبية الموحدة التي قررت منطقة الأورو العمل بها في أسواقه بحلول عام 1999 وقد تعاملت بها المصارف في بدايه الأمر تم تداولها في 2002 وأصبحت العملة الرسمية للاتحاد الأوروبي التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 300 مليون شخص.¹

إن اليورو عملة متكاملة في ذاتها مستقلة في وزنها وقيمتها وإن كانت عملة مندمجة في طبيعتها ومحتواها وليست سلة من العملات كما كانت الآكو.²

ويعرف اليورو كذلك أنها العملة الموحدة لدول منطقة الأورو الذي يعد بعد الدولار الأمريكي ثاني أهم عمله على مستوى النظام النقدي يتم التحكم به من قبل البنك المركزي الأوروبي في مقره بفرانكفورت في ألمانيا. اليوم يعد اليورو العملة الرسمية المتداولة في 19 دولة من دول الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرون، كما أنها العملة الرسمية في ست دول أخرى هي ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي.³

¹محمود ثيلاني اليورو انعكاساته على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2000 - 2017 متطلبات الحصول على شهادة الماستر جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة 2017 - 2018 ص 30.

²محسن الخضيرى اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة مجموعه النيل العربية ط1 2002 ص 12.
³بوعويش أمينة، بلهور دنيا. المنافسة أورو - دولار في الأسواق المالية الدولية مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر. جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل 2016 - 2017 ص 61.

ثانياً: المراحل نشأت وتطور اليورو

تعود فكرة وجود نظام نقدي أوروبي إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وقد تجسدت هذه الفكرة لتصبح واقع ملموس في عملة موحدة لدول هذا النظام هي EURO بعد جهد مستمر وعمل جاد وتعد مظاهر ؟ روما التي جارت في أواخر الخمسينات والتي تم بموجبها إنشاء ما يسمى بالجماعة الاقتصادية الأوروبية والتي ضمت فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ وهولندا هي نقطة الانطلاق لضرورة وجود نظام نقدي أوروبي حيث طرحت فكرة إنشاء هذا النظام كإطار عام لتنسيق السياسات النقدية بين هذه الدول، وقد مر بعد ذلك إنشاء العملة الأوروبية الموحدة بعدة مراحل¹ :

أولاً: خطة ورنر (1970 - 1971): في نوفمبر 1969 قرر مجلس الجماعة الأوروبية خلال اجتماعه في لاهاي تحويل فريق مخصص بيراوند وضع خطة من شأنها تحقيق التوحيد النقدي الأوروبي بصورة تدريجية حيث وفي عام 1970 أعلن رئيس وزراء لوكسمبورغ ورنر عن خطة التي عرفت باسمه تضمنت منهجية تفصيلية للوصول إلى اتحاد نقدي يعتمد عملة موحدة للدول الأوروبية المشاركة يبدأ العمل بها في عام 1980. إلا أن التقلبات التي حدثت في أسعار مصرف العملات مع بداية السبعينات والناجمة عن انهيار النظام النقدي الدولي (بريتون ورنر) إضافة إلى الاختلافات الحاصلة بين الاقتصاديات الكلية للدول الأوروبية المعنية أدى إلى إجهاد محاولة الوصول إلى عملة أوروبية موحدة كما كان مقرر لها في عام 1980.

ثانياً: نظام الثعبان في النفق (1972 1973): تم الاتفاق بين دول المجموعة الأوروبية سنة 1972 على الالتزام بهامش 2.25% بالنسبة لأسعار صرف عملاتها مقابل الدولار هامش 2.25% بالنسبة لأسعار المصرف عملاتها مقابل بعضها البعض وهو ما يسمى بنظام الثعبان داخل النفق لأنه هناك حرية في التحرك لكن ضمن حدود معينة وهو ما يستلزم تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة للحفاظ على تقلبات أسعار صرف عملاتها ضمن الهوامش المحددة سابقاً.

لكن لم يستمر العمل بهذا النظام طويلاً حيث تدهورت أسعار صرف العملات مثل الجنيه الاسترليني والليرة الإيطالية، والكرون الدنماركي مما دفع بإيطاليا وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ سنة 1973 إلى

¹بوعويش أمينة. بلهور دنيا. مرجع سبق ذكره. ص 66. 74

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

جماعي لعملاتها والحفاظ على هامش تقلب 2.25% كحد أقصى لكن دون تدخل البنك المركزي في أسواق الصرف لتدعيم سعر الدولار.

ثالث: النظام النقدي الاوروبي 1979: في 13 من آذار من عام 1979 تحددت رغبة أوروبا بالوصول إلى مرحلة الاستقرار النقدي مع إنشاء ما يسمى بالنظام النقدي الأوروبي EMS والذي جاء بجهد مشترك من ألمانيا الغربية وفرنسا حيث استند هذا النظام على مبدأ أسعار صرف ثابتة ولكن قابلة للتقويم ويقوم على 3 دعائم رئيسية:

1. ايجاد وحدة نقدية أوروبية تسمى إيكو والتي تمثل سلة مرجحة الأوزان من عملات الدول الأعضاء.
2. أسعار صرف ثابتة بين عملات هذه الدول وضمن الهوامش المحددة سابقا أي (2.25%).
3. تجميع احتياطات نقدية بهدف، رغم أسعار الصرف المعلقة لجميع العملات ذات العلاقة.

1- وحدة النقد الأوروبية:

يطلق على هذه الوحدة اختصار Ecu لم تكن وحدة النقد الأوروبية في شكل عملة ورقية أو قطع معدنية إنما كانت في شكل وحدة حسابية ووحدة للتبادل والاحتياطي بين البنوك المركزية ومع ذلك كانت تتميز بخصائص النقود.

ويمكن القول إن الإيكو عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية وتتغير القيمة اليومية للإيكو تبعاً للتغيرات التي تحدث للعملات الوطنية في البورصة وتتخذ الأوزان النسبية لكل عملة من عملات السلة حسب الوضع الاقتصادي وقوته واستقرار عملته بالنسبة لكل دولة. ويتكون الوزن النسبي لكل عملة من العملات المشاركة في جزأين جزء ثابت وجزء متغير الجزء الثابت يتم تحديده على أساس جملة من المتغيرات الاقتصادية أهمها:

- _ الأهمية النسبية للنتاج المحلي الإجمالي للدولة العضو بالنسبة إلى إجمالي ناتج دول الاتحاد الأوروبي
- _ نسبة مساهمة الدولة في التجارة البينية للدول الأعضاء.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

أما الجزء المتغير لكل عملة فيتم تحديده على أساس التغير اليومي في أسعار العملات الدول الأعضاء المشاركة في النظام النقدي الأوروبي تتم مراجعته تلك الأوزان كل 5 سنوات من أجل مواكبة التغيرات الاقتصادية.

2- آلية ضبط سعر صرف العملات الأوروبية:

وفقا لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات الداخلة في التحالف سعرين أحدهما مركزي وهو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبي ويسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود 2.25% هبوطا وصعودا من هذا السعر باستثناء الليرة الإيطالية التي تسمح لها بهذا التذبذب في حدود 6% بصيغة الهوامش والسعر الثاني والسعر المحوري الذي يحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في التحالف.

آليات الائتمان:

لجأت بعض دول المجموعة الأوروبية الاقتراض من صندوق النقد الأوروبي الذي أنشأ سنة 1983 من أجل تخطي المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها خاصة المشاكل الخاصة بموازين مدفوعاتها وهناك 3 أنواع من التسهيلات الائتمانية التي يمكن الحصول عليها:

_ النوع الأول: تسهيلات تلقائية وغير مشروطة لمدة 45 يوم مع امكانية التمديد لمدة 3 أشهر.

_ النوع الثاني: تقديم مساعدات نقد الدول للدول التي تعاني عجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها لمدة 3 أشهر قابلة للتمديد على ألا تتجاوز 9 أشهر.

_ النوع الثالث: تمنح هذه التسهيلات وفق شروط متعلقة بالسياسة النقدية للدولة التي تطلب هذا النوع من التسهيلات وتكون مدتها ما بين سنتين إلى خمس سنوات.

_ لقد خلق النظام النقدي الأوروبي استقرار نسبي لفترة معينة لكن سرعان ما واجهته مشاكل بعد اتحاد ألمانيا الغربية والشرقية نظرا للنفقات الاقتصادية بينهما.

كما انسجة الليرة الإيطالية والجنيه الاسترليني من آلية أسعار الصرف وقد انخفضت قيمة البيروا الإسبانية ثلاث مرات والاسكودو البرتغالي مرتين والجنيه الإيرلندي مرة واحدة وذلك في الفترة ما بين 1992 وماي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

1993 كل هذه المشاكل أدت إلى توسيع هامش التذبذب من 2,25 إلى 15% ويعود السبب في حدوث هذه المشاكل ضمن هذا النظام إلى وجود تفاوت في الأداء الاقتصادي لدول المجموعة الأوروبية انطلاقاً من هذا فقد خرجت هذه الدول بضرورة توافر تقارب اقتصادي فيما بينها قبل الدخول في النظام النقدي الأوروبي.

رابعاً: تقرير ديلور 1988: أدت المتاعب التي تعرض لها النظام النقدي الأوروبي إلى طرح فكرة طرح العملة الأوروبية الموحدة من طرف جاك ديلور من جديد من خلال القمة التي انعقدت في هانوفر بألمانيا في جوان 1988 حيث أنشئت لجنة برئاسته وقامت باعداد وثيقة عرفت بتقرير ديلور يحتوي على خطة تنفيذ من خلال ثلاث قواعد:

_ التحويل الشامل للعمالات.

_ تكامل البنوك والأوراق المالية.

_ إلغاء هامش التذبذبات والمحافظة على أسعار الصرف لعمالات الدول الأعضاء كما أشار التقرير إلى الحاجة الماسة لوجود مؤسسة نقدية أوروبية ووجود سياسة نقدية واحدة غير أن هذا غير ممكن في حالة وجود قرارات مختلفة في عده بنوك مركزية ولهذا فقد اقترح نظام نقدي جديد هو النظام النقدي للبنوك المركزية.

خامساً: معاهدة ماستريخت.

1- تعريف معاهدة ماستريخت: ¹

في 7 فيفري 1992 اجتمعت دول المجموعة الأوروبية بالمدينة الهولندية ماستريخت لوضع التعليمات النهائية لمعاهدة روما، وقد ركزت هذه التعديلات على موضوعين هاميين هما البنك المركزي الأوروبي ووحدة النقد الأوروبية وقد وقعت 11 دولة من أصل 15 دولة التي تشكل المجموعة الأوروبية على هذه الاتفاقية وهذه الدول هي بلجيكا فرنسا اليونان لوكسمبورغ إيرلندا إيطاليا البرتغال إسبانيا بريطانيا هولندا والدنمارك وتمثلت أهم نقاط الاتفاقية في:

¹- حنيش الحاج البيرو وانعكاسته على بنية التجارة الخارجية أسعار الصرف والمديونية الخارجية رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2002، ص 120. 120

__ تحديد أسعار الصرف بشكل لا رجعة فيه لإصدار عملة موحدة.

__ متابعة سياسة الدول الاقتصادية ضمن خطوات إرشادية وإنشاء جهاز للمتابعة والمراقبة مع صندوق مالي تماسكي لمساعدة الأقطار الأفقر ضمن المجموعة تسمى صندوق التلاحم.

2- مراحل تطبيق المعاهدة:

أقر المجتمعون في معاهدة ماستريخت 3 مراحل للوصول إلى العملة الموحدة:

- المرحلة الأولى: تبدأ في جويلية 1990م وتهدف إلى تحرير حركة رأس المال، كما تركز دول الأعضاء خلال هذه المرحلة للوصول إلى درجة عالية من التقارب بين السياسات الاقتصادية والنقدية كما تجتنب عجز مفرطاً في موازينها العامة كما تم الاتفاق أيضاً على قيام اللجنة الأوروبية لمتابعة التطور في مؤشر عجز الموازنة والدين الحكومي للدول الأعضاء على أن تنتهي هذه المرحلة في نهاية 1993.
 - المرحلة الثانية: تبدأ هذه المرحلة في جانفي 1994 تعمل خلالها دول المجموعة على تحقيق تقارب في المؤشرات الاقتصادية مثل معدل التضخم، سعر الفائدة، عجز الموازنة وأسعار الصرف من خلال تطبيق مجموعة من السياسات والبرامج كما تم إنشاء خلال هذه المرحلة مؤسسة النقد الأوروبية التي حلت محل لجنة البنوك المركزية وصندوق التعاون النقد الأوروبي، مهمتها تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتشجيع استخدام وحدة النقد الأوروبية ووضع خطة تفصيلية لقيام النظام الأوروبي للبنوك المركزية متابعة الدول الأعضاء في مجال التمهيد لاستخدام عملة أوروبية موحدة.
- وقد حددت بصورة مبدئية فترة من جانفي 1994 حتى أواخر 1997 كإطار زمني لهذه المرحلة كما يمكن تمديدها إلى جانفي 1999 حيث يتم إعطاء فرصة للدول الأعضاء لإجراء استفتاء حول شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية.
- المرحلة الثالثة: تبدأ هذه المرحلة من 1999 ويتم من خلالها تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة في النظام النقدي بصورة نهائية غير قابلة للتعديل ويصاحب ذلك الإعلان عن ميلاد وحدة النقد الأوروبية الجديدة كما يتم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية للدول الأعضاء ويقوم بالإشراف على هذا النظام البنك المركزي الأوروبي الذي يمثل السلطة النقدية القومية.

3- معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية:

وضعت معاهدة ماستريخت مجموعة من الشروط والمعايير التي يجب على الدول الأعضاء الإلتزام بها لتتمكن من الدخول في الوحدة النقدية:

- يجب ألا يتعدى متوسط معدل التضخم 1.5% من معدلات التضخم التي تحقق ثلاث من أفضل الدول الأعضاء أداء من ناحية استقرار الأعضاء في خلال السنة السابقة.
- يجب تقييد التقلبات في العملة ضمن مجال التقلبات الطبيعية لنظام الصرف الأوروبي خلال السنتين السابقتين.
- عدم تجاوز الحجم الإجمالي للدين العام 60% من الناتج الإجمالي وأن تظهر المؤشرات على الأقل اقترابه من هذه النسبة.
- الإلتزام بعدم تجاوز أسعار الفائدة الإسمية متوسطة وطويلة الأجل (المتوسط السنوي) 2% عن مستوى أسعار الفائدة في أفضل ثلاث من الدول الأعضاء أداء من ناحية استقرار الأسعار خلال السنة السابقة. _ عدم تجاوز معدل العجز الفعلي أو المقدر للموازنة الحكومية 3% من نتائج المحلي الإجمالي إلا إذا انخفضت هذه النسبة بشكل جوهري مستمر حتى وصلت إلى مستوى قريب من 3%.
- ما كانت الزيادة في السنة استثنائية ومؤقتة وكان الرقم قريباً من 3% ويمكن القول أن معظم الدول الأعضاء نجحت في تحقيق هذه المعايير خلال المدة المحددة لها والتي كان من المقرر إنهاؤها في عام 1997 وتم تمديدها عام آخر.

2- خطوات طرح اليورو: ¹

إن قرار توحيد العملات من أصعب القرارات التي اتخذها راسمو السياسات الاقتصادية للدول الأوروبية وذلك لما يحمله من مخاطر كبيرة، وقد جاء هذا القرار بعدة مراحل قطعتها الدول الأوروبية ابتداء من معاهدة روما في خمسينات مرورا بمعاهدة ماستريخت 1991 بإجراءات ومراسم طرح العملة وتداولها رسمياً وقد كانت هذه الأخيرة كما يلي:

¹ - حنيش الحاج، مرجع سابق ذكره، ص ص 123 - 124

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

أولاً: تحديد الدول الداخلة في اليورو: وقد كان ذلك سنة 1993 ببروكسال حيث تم تحديد الدول التي تنطبق عليها معايير الانضمام التي جاءت في معاهدة ماستريخت وكانت اليونان الدولة الوحيدة التي لم تستوفي شروط الانضمام أما السويد والدنمارك وبريطانيا فلم تنضم إلى الوحدة النقدية بإرادتها وبذلك بلغ عدد الدول 11 دولة سنة 1999 وفي سنة 2001 أصبحت 12 دولة بانضمام اليونان بعد استيفائها بشروط الانضمام.

ثانياً: تعيين محافظ البنك المركزي الأوروبي: حيث تم تعيين سنة 1998 السيد ويم ديسبرغ المحافظ السابق للبنك المركزي الألماني محافظاً للبنك المركزي الأوروبي لمدة أربع سنوات ويخلفه بعد ذلك محافظ البنك المركزي الفرنسي السيد جان كلود تريكت، وتم الاتفاق أن تكون فترة رئاسة البنك هي ثماني سنوات.

ثالثاً: افتتاح البنك المركزي الأوروبي: وتم ذلك سنة 30 جوان 1998 في مدينة فرانكفورت حيث خلق البنك المركزي الأوروبي مكان مؤسسة النقد الأوروبية التي كانت ترعى شؤون النقد الأوروبي.

رابعاً: نظام تسعير اليورو: في 1998/12/1 تم اعتماد نظام التسمية الكمية كنظام لتسعير اليورو أي أن يكون سعر اليورو معروضاً على شكل عدد أو أجزاء من وحدات العملة الأجنبية مقابل كل واحد يورو، وذلك تماشياً مع ما كان معتمداً للإيكو مع المطبق في الأسواق المهمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

خامساً: تحديد وتثبيت أسعار التحويل بين اليورو والعملات المكونة له: في 1998 12/31 تم تحديد أسعار تبادل العملات الإحدى عشر المشاركة مقابل اليورو بشكل ثابت ونهائي وتم نشر هذه الأسعار في مجلة الاتحاد الأوروبي وجرى التصويت عليها في المجلس الأوروبي وتم إقرار السعر الخارجي لليورو بقيمة مساوية للإيكو أي اليورو الواحد يساوي إيكو واحد.

سادساً: طرح أوراق النقد والمسكوكات باليورو: في 2002/1/1 تم البدء بتداول أوراق النقد والمسكوكات باليورو وتم استبدال العملات الوطنية باليورو وانتهت عملية التبديل خلال شهرين.

المطلب الثاني: أهمية العملة الأوروبية والدول المشاركة فيها.

أهمية العملة الأوروبية اليورو:

تتجلى أهمية اليورو في النقاط التالية: ¹

- 1- إنهاء مخاطر تذبذب أسعار العملات المنفردة كالليرة الإيطالية والفرنك الفرنسي وبالتالي لن تعود هنالك حاجة إلى تبديل أو تصريف العملات ببعضها البعض ودفع الرسوم على ذلك حيث قدرت المفوضية الأوروبية هذه المصاريف 17,6 مليار دولار حيث أن المواطن سيتمتع بالقوة الشرائية لوحدته النقدية بالإضافة إلى التخفيف من تقلبات العملة وتوزيع الدخل والاستثمار.
- 2- في ظل اليورو تم اتخاذ قرارات التعامل بالأوراق المالية والاستثمار تبعاً لكل قطاع بدل التركيز على السوق المالية الخاصة بدولة ما، الذي يؤدي إلى خلق اهتمام لدى المستثمر الأوروبي اتجاه القطاعات التي كان خارج نطاق الاهتمام بعدم قوتها في البورصة المحلية اليورو يؤدي إلى شفافية واضحة في الأسعار إذ أن سعر أي سلعة سيحدد تلقائياً بعملة واحدة وبالتالي تسهل عملية الانتقاء والتسوق وهذا ما يسمح باشتداد المنافسة بين الدول المنتجة وكذا اتساع حجم الأسواق فقد كانت هنالك فروقات أسعار ملحوظة بين أسعار جميع السلع والخدمات لأن العملات المحلية اختلفت وحل محلها اليورو في كافة التعاملات المتعلقة بالبيع والشراء.
- 3- مكافحة التضخم وذلك من خلال تثبيت سعر صرف العملة وتحديد نسبة الفوائد.
- 4- التخفيف من إمكانية الوقوع في عجز كبير في ميزانية الدول الأوروبية خاصة أن الاتفاقية التي عقدها بين هذه الدول تنص على إمكانية فرض غرامات مالية على الدول التي تجاوزت عجز موازنتها العامة الحد المنصوص عليه في اتفاقية ماستريخت.
- 5- توفر الوحدة النقدية العديد من الفرص للشركات الأوروبية لتحقيق وفورات حقيقية من خلال كيفية إدارة أعمالها الإنتاجية والتسويقية والمصرفية.

¹بحرية لمياء العملة الأوروبية اليورو وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري. دراسة قياسية خلال الفترة 2001 - 2011. مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد دولي جامعة 20 لوت 1955 سكيكدة 2011 - 2012 ص ص 20 19.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

6- القدرة على إعادة صياغة الأسواق المالية الأوروبية العالمية وتحويل النظام المالي والدولي إلى نظام ثنائي أو ثلاثي وأن ستفرض عملتان أو ثلاث عملات سطرتهما على محمل الحركة الاقتصادية العالمية (اليورو، الدولار الأمريكي وكذا الين الياباني).

7- إدخال عملة سريع من وتيرة التحولات والتغيرات في أوروبا ومن أهم الإفرازات الناتجة عن التحولات الهيكلية:

✓ استقطاب زبائن إقليميين ودوليين إلى الأسواق المالية الأوروبية تقديم خدمات مالية أكثر فعالية وأهمية

✓ منح الدائنين أسعار منافسة للقروض والودائع وسيكون اليورو بمثابة الوافي من مختلف الأزمات والاختلالات التي تواجهها الأسواق المالية العالمية.

8- تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العملات التجارية لأن اليورو سيلغي الحاجة إلى عملية التغطية الضرورية لمواجهة احتمال التذبذبات.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

الجدول رقم (1) الدول المشاركة في عملة اليورو

الدولة	عملة تحويل/عملة متداولة
إسبانيا	(2002/1999)
ألمانيا	(2002/1999)
بنجكا	(2002/1999)
فنلندا	(2002/1999)
فرنسا	(2002/1999)
اليونان	(2002/2001)
جمهورية أيرلندا	(2002/1999)
إيطاليا	(2002/1999)
لكسمبورغ	(2002/1999)
هولندا	(2002/1999)
النمسا	(2002/1999)
البرتغال	(2002/1999)
سلوفاكيا	(2007/2007)
مالطا	(2008/2005)
قبرص	(2008/2005)
سلوفاكيا	(2009/2008)
استونيا	(2011/2010)
لاتفيا	(2014/2013)
ليتوانيا	(2015/2014)

المصدر: ويكيبيديا www.wikipedia.org

المطلب الثالث التهديدات والتحديات المطروحة أمام اليورو.

تغير مفهوم اليورو وتعددت جوانبه وأصبح الخطر تابع ونابع من الانفرادية الاستقلالية بينما الأمن والأمان قائم على الجمع والاعتمادية الارتباطية ومن ثم فإن التنسيق الموسيقي المسبق والتخطيط للتكوين الأدائي ولا شك أن هناك محاذير ومخاطر يجب الإحاطة بها والتحوط من آثارها بشكل رئيسي ومبكر والتي يمكن أن نذكر منها:¹

1- إطلاق اليورو في ظل عدم اكتمال الوحدة السياسية الأوروبية:

وأن بعض الدول ذات النفوذ في الاتجاه الأوروبي أن السلبات السياسية لعدم الانضمام لليورو وأكبر بكثير من الاضرار الاقتصادية الناجمة عن الانضمام لليورو إذ أن ضعف الاندفاع باتجاه الاندماج السياسي في بلدان اليورو قد لا يبطئ باتجاه الاندماج الاقتصادي فيما بينها فحسب وإنما يكون عقبة تعرقل مسيرتها من ناحية ومن ناحية أخرى يسهل على اضعاف اليورو الذي سيحتاج إلى سلطة قوية تمثله أوروبا في المحافل الدولية ولا يمكن للوحدة النقدية العمل بكفاءة في ظل غياب حكومة مركزية تتولى إدارتها والإشراف على طبع وصك العملة وتوزيعها على الحكومات والبنوك المركزية الوطنية.

يرى العديد من المحللين أن حكومات دول الاتحاد الأوروبي سوف تدرك أجلاً أم عاجلاً ضرورة إقامة حكومة مركزية على مستوى دول الاتحاد تفقد سياستها حكومات وطنية رمزية في الدول الأعضاء.

2- التخلي عن السيادة الوطنية من أجل سياسة اقتصادية موحدة:

بموجب معاهدة ماستريخت لسنة 1992 وخاصة بعد إطلاق اليورو تلتزم الدول الاتحاد بالتخلي عن عمولاتها الوطنية، وتلاشي دور بنوكها المركزية مع تدخل البنك الأوروبي في صياغة سياساتها الاقتصادية المستقلة مما يؤدي إلى الحد من حرية هذه الدول في اتخاذ القرارات الاقتصادية المستقلة فعلى سبيل المثال تفرض الاتفاقية السابقة في مادتها أربع 109 معايير.

¹بحرية لمياء مرجع سابق ص ص 36. 39.

3- غياب التجانس من الناحية التنظيمية للأسواق:

لا تزال هناك اختلافات في النواحي التنظيمية لهذه الأسواق رغم الانفتاح الكامل للأسواق الأوروبية العضوة في الوحدة النقدية حيث توجد صعوبات عند بيع الخدمات وخصوصا المالية منها عبر حدود هذه الدول فإن العملاء الراغبين بالاستفادة من قروض بنكية أو تأمين على الحياة أو صناديق الضمان من خارج سوقهم الوطنية قد يصطدمون باختلافات قانونية وتنظيمية بين بلد وآخر.

4- بعض التكاليف الإضافية لمساعدة بعض الدول الأعضاء:

حيث يتخوف البعض من أنه في ظل استخدام اليورو سوف تتحمل بعض الدول الأعضاء دون غيرها أعباء مالية لدعم الدول الأخرى الأقل نمو وذلك لتحديث مواقفها العامة وزيادة التنمية فيها كما يتخوف البعض من زيادة هذه الأعباء في ظل توجه الاتحاد الأوروبي. لدعم دول الشرق أو لدعم الأعضاء الجدد في الاتحاد.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

المبحث الثاني: عموميات حول أسعار البترول والميزان التجاري.

إن ميزان المدفوعات يسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية بصورة تحليلية من خلال مجموعة من الحسابات المشكلة له ومن بين هذه الحسابات الميزان التجاري الذي يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الهامة في المعاملات الدولية والاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد وفي مقدمتها البترول فاستقرار الميزان التجاري مرهون بأسعار البترول وبهذا فقط تطرقنا في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: تقلبات أسعار البترول ومحدداته.

المطلب الثاني: الأزمات النفطية وتداعياتها.

المطلب الثالث: ماهية الميزان التجاري.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

المطلب الأول: تقلبات أسعار البترول ومحدداته.

يتميز السعر البترولي عن غيره من المواد الأساسية في الأسواق العالمية من حيث تذبذبه السريع ومساهمة العديد من العوامل في تحديد قيمته.

الفرع الأول: مفهوم السعر البترولي وأنواعه.

أولا مفهوم سعر البترولي.

يعرف السعر البترولي على أنه القيمة النقدية التي تعطى للسلع البترولية خلال مدة معينة محددة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية ومناخية هذا بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة فيها.¹

أيضا يعرف السعر البترولي على أنه عبارة عن قيمة الشيء معبرا عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها، أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج من خلال هذا التعريف فإن السعر يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبرا عنها بالنقود.²

كما يعرف سعر البترول بأنه القيمة النقدية بالدولار لوحدة واحدة من البترول معبر عنها بالبرميل³.(barrel)

¹ فريد النجار، إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة قراءة استراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006، ص 21.
² محوذي قويش بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول في الجزائر على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، غير منشورة جامعة حسيبة 2009/2008، ص 62.
³ شريفة بوشعور تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري نموذج متجهات تصحيح الخطأ رسالة ماجستير في اقتصاديات المال والأعمال، كلية إدارة المال والأعمال جامعة آل البيت، عمان، الأردن، 2012، ص 20.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

ثانيا: انواع السعر البترولي.

عند تناول أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق إلى أنواع البترول وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية الأسعار الأخرى ومن أبرز هذه الأنواع هي:¹

1- السعر المعلن: posted price

هو سعر البترول المعلن عنه في السوق البترولية من قبل الشركات البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880م من قبل شركة standard oil من سعر برمبيلها النفطي عند فوهة البئر، وأصبح معمولا بهذا السعر داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية.

كانت الأسعار المعلنة من قبل الشركات البترولية الكبرى تعبر فعليا عن قيمة البترول وعن الأطراف المعلنة عنها K وفي بداية الستينات مع دخول الشركات المستقلة سوق البترول التي أصبحت تباع البترول بأسعار منخفضة عن الأسعار المعلنة، أصبحت هذه الأخيرة لا تعبر عن القيمة الفعلية لسعر البترول، إلا أنها كانت الأساس لاحتساب الفوائد المالية البترولية بين الشركات والدول البترولية.

من مميزات هذه السعر:

لم يكن لدول النفط الجديدة أي دور في تحديد سعر المعلن حتى سنة 1970م لم يكن السعر نتيجة لتفاعل قوي العرض والطلب، وإنما كان من قبل الكارنل النفطي استخدام السعر المعلن كأساس لاحتساب الإتاوات والضرائب على الأرباح.

¹ أمير صافية، أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف حالة الجزائر (1986/2016)، اطروحة الدكتوراة في ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة جيلالي اليابس بلعباس 2019-2020، ص ص 104-105.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

2- السعر المتحقق: Actual realized price

ظهر هذا السعر في أواخر الخمسينات، حيث عملت به الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعض الشركات الوطنية في الدول النفطية.

والسعر المتحقق هو عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه الحسميات والخصميات أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري أو لتلافي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود.

3- سعر الإشارة: Reference price

هو عبارة عن سعر البترول الخام بحيث يقل عن المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، يتم احتسابه بناء على متوسط السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات واتبعته بعض الدول مثل الجزائر وفرنسا سنة 1956م ويمكن اتخاذه عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للبترول والدولة المستوردة له، أو قد يكون سعر الإشارة متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة كثافة نפט الإشارة.

4- سعر الكلفة الضريبية: Tax cost price

يمثل هذا السعر كلف، البرميل النفطي المستخرج تضاف إليه الضرائب، يتعامل بهذا السعر شركات البترول الأجنبية المتواجدة في البلد البترولية، ويعكس هذا السعر الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق، ففي حالة البيع بأقل من هذا المستوى تكون هناك خسارة.

5- السعر الاسمي: Nominal Price

الأسعار الحالية التي يجري التعامل بها عمليا في السوق في تاريخ معين بموجبها سعر برميل النفط الواحد والمتر المكعب من الغاز وقد تنصب الأسعار إلى أسواق مختلفة مثل سعر برنت، سعر النفط الغربي وغيرها.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

6- السعر الفوري أو الآني: spot price

يقصد به ثمن البرميل النفطي معبر عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة أو المفتوحة للنفط الخام، بدأ هذا السعر في الظهور بعد أن أخذت السوق الفورية تمثل مكانة مهمة في تجارة النفط الخام الدولية.

7- سعر التحويل: Conversion price

هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة أو انتقال من نشاط لآخر.

8- سعر السوق: Marquet price

يمثل السعر الفعلي الذي يباع به البترول في السوق الحرة، يتحقق هذا السعر بالنسبة للكميات المباعة بين الشركات النفطية خارج الكارنل، كانت هذه الأسعار تقل عن تلك المعلنة بنسبة تزداد كلما زادت المنافسة في عمليات البيع.

9- سعر البرميل الورقي: Paper barrel Price

هو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي يبيعتها المستثمرون بالزيادة ويتداولونها بين المضاربين، وتطلق تسمية سعر البرميل الورقي على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية.

10- السعر الاقتصادي: Economic price

قد يشترك أكثر من عامل في تحديد السعر الاقتصادي وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل الطلب والعرض، يتم بموجبها تحديد السعر الاقتصادي، ويعتبر السعر الاقتصادي هو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصادية وتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصادية علمية، لذلك الاقتصادي للنفط والغاز يختلف في تقديرنا عن السعر الحقيقي أو (الموضوعي).

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

الفرع الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار البترولية

إن معرفة اهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول يعتبر في غاية الأهمية سواء بالنسبة للدول المنتجة والتي تعتمد في صادراتها على البترول بنسبة كبيرة أو بالنسبة للدول المستهلكة وبالأخص الصناعية التي يعتمد اقتصادها على هذا المصدر الطاقوي الهام.

وهذا الطلب البترولي والعرض البترولي من أهم العوامل المؤثر في أسعار النفط.

أولاً - العرض العالمي للبترول

يخضع العرض العالمي للبترول لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على البترول وسعره إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين.

أ - مفهوم العرض البترولي

هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها سواء كانت هذه الكمية في البترول الخام أو المكرر عند سعر محدود و عند فترة زمنية محددة ، ويعتبر العرض البترولي أنه استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق ويتمثل في كل البترول المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون إستعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدود إختلال في الإمدادات البترولية، كما أن مرونة العرض البترولي في المدى القصير تكون شبه معدومة لأنه يصعب علي العرض البترولي مواكبة تغيير الأسعار وكل تغيير فيها يؤدي إلى تغير في العرض أقل منه ، فالعرض ينصف بالديناميكية والذي أثبت أنه أكثر مرونة في الأجلين المتوسط والطويل كما كان يعتقد في بداية السبعينيات¹

¹ - شتوي مروة، شتوي شبيلة ، أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الإستثمار في الجزائر 2000-2016 ، مذكرة ماستر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ن جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر 2016-2017 . ص21

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

ب-العوامل المؤثر على العرض البترولي

يتأثر العرض البترولي بعدة عوامل مختلفة ومتباينة تؤثر على عرض السلعة البتروولية بالزيادة أو بالنقصان وأهم هذه العوامل هي: ¹

- 1- **التكلفة الإنتاجية:** عند انخفاض مستوى التكلفة يتزايد حجم الإنتاج أي الكمية المعروضة منه عند مستوى بترولي معين، وحالة ارتفاع التكلفة الإنتاجية فإنها تؤدي إلى التقليل في الكية المنتجة وبالتالي حجم العرض البترولي وهذا عند سعر بترولي محدد.
- 2- **الطلب البترولي:** إن الطلب البترولي يعتبر أهم محفزات العرض البترولي لأسباب متتابعة وباستمرار تشجع على زيادة إنتاج البترول لتلبية الطلب والعكس صحيح، كما أن أي ارتفاع في الطلب العالمي على البترول يشجع المستثمرين على توجيه إستثماراتهم نحو المجال البترولي
- 3- **السعر البترولي:** إن أي زيادة أو انخفاض في السعر البترولي تعني الزيادة في المداخيل ومن أجل تعظيم هذه المداخيل تقوم الدول البتروولية بالرفع من حصصها الإنتاجية لتستوعب هذه الزيادة في السعر أما في حالة الانخفاض في السعر البترولي فإن استجابة العرض البترولي لهذا الانخفاض في السعر ليست بتلك السرعة والنسبة التي يعرفها في حالة ارتفاع الأسعار.
- 4- **سعر السلعة البديلة:** تلعب أسعار المواد البديلة للبترول دورا هاما في العرض البترولي فإنخفاض الأسعار ووجود المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب البترولي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.
- 5- **الحروب والأحداث السياسية:** كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي خلال الحروب والأزمات السياسية الكبيرة خاصة في مناطق الإنتاج حيث شهد العرض العالمي للبترول عدة إختلالات
- 6- **السياسية البتروولية للدول المنتجة:** تاريخيا إنتهجت الدول المنتجة للبترول عدة أنواع في السياسات كان لها تأثير كبير على العرض العالمي للبترول يمكن إختصارها فيما يلي:

¹- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف سنة 2008-2009. ص71

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

- سياسة تغليب المنتجات المالية (1973-1983): تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسب للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.
- سياسة تغليب السوق (1986-1999): تكمن هذه السياسة في زيادة العرض البترولي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانيات.
- سياسة تثبيت الأسعار (ابتداء من 2000): تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين حيث يتم ضبط العرض البترولي من قبل دول الأوبك (OPEC) حسب وتيرة ارتفاع أو انخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار البترول خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من 20 يوما متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل يوميا.

ثانيا: الطلب العالمي على البترول

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الطلب عبارة عن الكميات التي يكون المشترون على استعداد لشراؤها بالأسعار المقابلة لها، ويظهر قانون الطلب تلك العلاقات العكسية بين الأسعار والكميات أي أن الكميات المطلوبة من سلعة معينة تزداد كلما إنخفض سعرها وتقل هذه الكمية كلما إرتفع سعرها.

أ- مفهوم الطلب العالمي على البترول

يعتبر الطلب العالمي على البترول طلبا مشتقا عن الطلب على المنتجات البترولية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الإستهلاك في أسواقها ن ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وتؤثر في الطلب على النفط، فالطلب العالمي للبترول يخضع لحسابات إستراتيجية لأنها تمثل عصب الحياة للعالم بأسره خلال المرحلة الراهنة كما أنه مورد قابل للزوال وأن العالم يحضر لإنتاج البدائل في المرحلة المقبلة.¹

1 بوزاهر سيف الدين ، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010-2011 ص105
2 بوزاهر سيف الدين، المرجع نفسه ص.ص 107.108

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

ب-العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على البترول:

الطلب البترولي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة، البعض منها يعتبر أساسيا والأخر يعتبر ثانويا أو مكملا ن سواء كان تلك التأثير إيجابيا أي بزيادة أو توسع الطلب، أو سلبيا بانخفاض وانعكاس الطلب وهذه العوامل هي :¹

- متوسط الدخل: فهو يؤثر على إستهلاك الطاقة تأثير كبيرا ن فكلما إرتفع معه حجم الإستهلاك عن الطاقة بحيث أصبح إستهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشر مستوى المعيشة، ويتضح ذلك عن مقارنة أرقام إستهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية.
- المناخ: يرتفع إستهلاك الطاقة في الدول التي يزيد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف في المناطق المعتدلة المناخ.
- معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي: تعتبر الطاقة وخاصة البترول عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية وعملية التطور الاقتصادي والصناعي فزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في إستهلاك البترول، خاصة في ظل التطور التكنولوجي والميكانيكي الهائل، كما أن إنخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على الكميات المطلوبة من البترول، ومن المعروف ان هناك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والطلب على البترول وهي علاقة طردية، ومنه فإن النمو الاقتصادي متغير أساسي في معادلة الطلب على البترول.
- سعر البترول الخام وأسعار المنتجات البترولية المتكررة: السعر من العوامل الأساسية في تأثيره على الطلب البترولي، وبصورة عامة إن إنخفاض وتدني السعر يؤدي على زيادة الطلب والعكس إلا أن مرونة الطلب السعرية للبترول في فترة الأجل القصير قليلة وذلك نظرا لأهمية البترول.
- سعر المواد الطاقوية البديلة: كلما سجلت أسعار البترول تطورات جديدة في مستواها إلا ولجأت الدول الصناعية الكبرى إلى موارد بديلة في مقدمتها الغاز والفحم لتقليص الكمية من البترول والضغط على الأسعار بالانخفاض وبالخصوص إذا بلغت مستويات تكلفة إستخدام مادة طاقوية أخرى، ومن الممكن أن

¹ - بوزاهر سيف الدين ، مرجع سبق ذكره، ص ص 107 - 108.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

- تتجه الدول الصناعية في المستقبل على الغاز الطبيعي ، كمصدر رئيسي للطاقة لأنه يعتبر أحسن بديل للبترول نظرا لتواجده في مناطق متعددة من العالم وبكميات هائلة لكن هذا يبقى غير ممكن في الوقت الحالي لأنه لا توجد تقنية وحيدة لنقل الغاز عن طريق الأنابيب وحسب التقديرات المستقبلية للوكالة الدولية للطاقة فإن الغاز الطبيعي والفحم سيصبحان مصدران رئيسيان للطاقة في المستقبل.
- الاستقرار السياسي في العالم: فهو لا يقل أهمية باعتباره عن العوامل المؤثرة على الطلب البترولي والذي ينعكس مباشرة على الأسعار، فالاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات البترولية، وهذا ما يدفع الدول الأكثر استهلاكاً للبترول للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة وبأي سعر وهذا تخوفاً من نقص الإمدادات البترولية، ويأتي عامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط كعامل سياسي.

المطلب الثاني: الأزمات النفطية وتداعياتها

تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول، حيث تقع نتيجة تأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في ان واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق كما يمكن أن يكون سببه عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية وغيرها.

أولاً : الأزمات النفطية العالمية

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط عند بداية السبعينات إلى غاية الآن وتتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي:

1. الأزمة النفطية الأولى 1973: لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973م قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973م إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400% وذلك من خلال إقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

نقطتها تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى.¹

2. الأزمة النفطية سنة 1979: بعد سنة 1973 تأكد أن عصر البترول الرخيص قد انتهى وأن عصر السيطرة المطلقة للشركات البترولية على الأسعار انتهت أيضا وأن الدول المصدرة للبترول لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر بترولها وبذلك تعاقبت مؤثرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلاءم والاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي.²

ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية وذلك بسبب انخفاض الإنتاج مما سبب شح في الإمدادات البترولية وبالتالي ارتفاع أسعار البترول.³

3. الأزمة النفطية سنة 1986: إن الأزمة النفطية لسنة 1986 الأزمة النفطية العكسية تختلف عن الأزميتين النفطيتين الأولى والثانية، حيث أن هاتين الأخيرتين كان لهما الأثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا نتيجة انخفاض الإمدادات النفطية وزيادة الطلب، أما أزمة 1986 فكان لها الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط في مقدمتها دول الأوبك نتيجة انخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية بسبب زيادة المعروض النفطي على الطلب النفطي وعلى هذا الأساس اصطلح على تسميتها الأزمة النفطية العكسية لأنها تختلف عن الأزميتين الأولى والثانية من حيث الآثار، لكن السبب الرئيسي مشترك والذي يتعلق باختلال بين الكميات المطلوبة والمعرضة للنفط. وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل الواحد بعد أن كان في مستوى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 ما خلق أزمة حقيقية للدول

¹- السعيد رويجج، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)، مذكرة لنيل شهادة ماستر

أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2013، ص09.

²- عوري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2015، ص16.

³- مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، أزمة أسواق الطاقة وتدابيرها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة 14 ماي 2015، ص4.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.¹

4. الأزمة النفطية سنة 1990: بعد أن وجدت المنظمة (الأوبك) الحل الأوسط بين كل من العراق وإيران إرتفع السعر المعلن بعد أن حددته المنظمة من 13 دولار إلى 18 دولار إلا أن الحرب الخليج الثانية أدت إلى ارتفاع الأسعار النفطية مرة أخرى وذلك نتيجة التحوط والتخوف من تكرار سيناريو الأزمة التي نتجت عن حرب الخليج الأولى مما أدى إلى ارتفاع الطلب بالإضافة إلى انخفاض الإعدادات النفطية لكل من العراق والكويت مما تسبب في ارتفاع السعر المعلن عن 18 دولار إلى 20 دولار.²

5. الأزمة النفطية سنة 1998: في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998م تعرضت السوق البترولية العالمية إلى هزة سعرية ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر نفس السنة.³

6. الأزمة النفطية سنة 2004: تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك إلى 36 دولار للبرميل وهو أعلى معدل سنوي لسلة الأوبك عند بدء العمل بنظام السلة في عام 1987م، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.⁴

7. الأزمة النفطية سنة 2008: ارتفعت أسعار النفط بشكل قياسي في نهاية سنة 2007 محققة 100 دولار للبرميل وبعد انفجار أزمة 2008 التي تسببت في افلاس المؤسسات والبنوك وكذلك حالة الكساد التي دخلها الاقتصاد فضعفت فانعكس ذلك على السوق النفطية التي كانت في أعلى مستوياتها حيث بلغ سعر برميل النفط 148.28 دولار ليتهاوى لسعر 61 دولار للبرميل نهاية سنة 2008 ثم يرتفع تدريجيا ليصل لسعر 80 دولار للبرميل سنة 2009.⁵

¹- دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر 1986/2014، رسالة ماجستير، جامعة المدية، 2015/2014.

²- ابوبكر خالدي وعبدالكريم دبار، اثر تقلبات اسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري للفترة الممتدة من 2017 - 1990 مذكرة ماستر تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2018-2019، ص16.

³- ضياء مجيد الموسي ثروة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص29.

⁴ ضياء مجيد الموسي، مرجع سبق ذكره ص 29.

⁵ - أبو بكر خالدي وعبد الكريم دبار، مرجع سابق ص16.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

8. الأزمة النفطية سنة 2014: عرفت أسواق النفط العالمية تدهورا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات فاشتدت المخاوف عن أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي عن هذه المادة الحيوية إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وتضاؤل سلطتها على تحديد الأسعار مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية.¹

ثانيا : الآثار المترتبة عن الأزمات النفطية

لا شك أن النفط يعتبر سلعة أساسية سواء للدول المنتجة أو الدول المستهلكة ومن تم فتقلب أسعاره ستكون له تداعيات واثار تتراوح بين السلب والإيجاب على اقتصاديات رابحة وأخرى خاسرة جراء هذا التغلب.

أولا: الآثار المترتبة في حالة ارتفاع البترول

1. بالنسبة لاقتصاديات الدول المصدرة للنفط: تتلخص أهم هذه الآثار في:²
 - ✓ زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد: حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974م لتصل إلى 278 مليار دولار عام 1980، وقد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول وعززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.
 - ✓ زيادة حجم الفوائض المالية النفطية: حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول عن 05 مليار دولار سنة 1973 إلى 106 مليار دولار عام 1980، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.

¹ - كريم شطيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص05.

² - عوري سمية، مرجع سبق ذكره، ص25.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

2. بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية: ويمكن تلخيص اثار هذه المجموعة في¹:
 - ✓ زيادة أعباء موازين المدفوعات: تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة وارداتها من البترول الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة.
 - ✓ إحتواء الفوائض المالية النفطية: إذ أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواء في صورة استثمارات أو ايداعات أو في صورة واردات متنوعة، إضافة إلى زيادة أسعار المواد والسلع المصنعة، التجهيزات، وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من زيادة العائدات المالية للدول النفطية، ويعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول عن استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها.
3. بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول: يمكن تلخيص تلك الآثار فيما يلي.²
 - ✓ تفاقم عجز موازين مدفوعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي.
 - ✓ زيادة المديونية الخارجية: ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام 1981، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون ولعل الإقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزماتها الاقتصادية.
 - ✓ الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة: حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم الميزانية.

ثانيا: الآثار المترتبة في حالة انخفاض البترول

1. بالنسبة لاقتصاديات الدول المصدرة للنفط: أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول حيث أدى إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي:

¹ - داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011/2012، صص 31-32

² - عوري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

✓ انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول.

✓ تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية.

ومع ذلك كان من المفترض ألا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول البترولية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبترول، حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات البترولية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والائتماني.¹

2. بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية: تتمثل أهم اثار انخفاض أسعار النفط على دول هذه المجموعة في:²

✓ انخفاض قيمة الواردات من البترول وتحسن موازين مدفوعات هذه الدول إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية.

✓ تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول.

✓ انخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للبترول خاصة بالنسبة للسلع الإستهلاكية والكمالية.

✓ تخفيض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها، حيث إن تراجع عوائد البترول يؤدي إلى قيام الدول البترولية بتخفيض القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية وتصفية جانب من استثماراتها في الدول الصناعية.

3. بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول: تتمثل أهم الاثار لهذا الانخفاض في:³

✓ انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد

✓ انخفاض أعباء خدمة الديون الخارجية

¹ - داود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص 35-36.

² - عوري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

³ - داود سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

- ✓ تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية والتي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول وبالتالي سوف تنخفض صادرات هذه الدول
- ✓ انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية
- ✓ التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

المطلب الثالث: ماهية الميزان التجاري

أولاً: مفهوم الميزان التجاري والعجز التجاري

أ: الميزان التجاري

- ✓ هو ذلك الجزء من ميزان مدفوعات دولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة المستوردة أو المصدرة وحيث يشمل على أشياء غير ملموسة أو خدمات يطلق عليها مجموع صادرات السلع والخدمات تعبير ميزان الحسابات الجاري.¹
- ✓ ويعرف الميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي أي الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات أي $B = X - M$ حيث X تمثل قيمة الصادرات من السلع والخدمات و M تمثل قيمة الواردات من السلع والخدمات.²
- ✓ ويعبر الميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي أي الفرق بين صادرات دولة و وارداتها حيث يعتبر حساب تجارة السلع حساباً جزئياً من حساب العمليات الجارية ويدون في هذا الحساب الصادرات والواردات من السلع ورصيد هذا الحساب قد يكون دائناً ويسمى في هذه الحالة فائض الميزان التجاري، أما إذا كان الرصيد مديناً فيقال له العجز في الميزان التجاري.³

¹ - جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان/الأردن، ط1، 2006، ص100.

² - أحمد جابر بدران، الاقتصاد الدولي والاندماج الاقتصادي المعاصر، القاهرة، ط1، 2014/2013، ص110.

³ - ابريس خليفة دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص36.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

ب: العجز التجاري

- ✓ يعرف العجز على أنه زيادة الواردات عن الصادرات بمعنى زيادة جانب المدفوعات الجانب المدين عن جانب المتحصلات الجانب الدائن¹.
- ✓ ويعرف العجز في الميزان التجاري على أنه حالة الاختلال التي تكون فيها التزامات البلد إتجاه العالم الخارجي أكبر من إيراداته منها وتكون الدولة في مركز المدين للدول الأخرى وهنا تكون الدولة في موقف محرج².
- ✓ العجز في الميزان التجاري للبلد يعني أنها تعيش في مستويات معيشة أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعا أكبر من قدرتها مما يؤدي إلى زيادة مديونيتها إتجاه الخارج³.

ثانيا: أهمية وأقسام الميزان التجاري

أ: أهمية الميزان التجاري

للميزان التجاري أهمية تكمن في:⁴

- يشكل الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد.
- يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد إتجاه منافسيه حيث يدل الرصيد التجاري ل (x-m) مثلا على أن الصناعة كفاءة جدا وأن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكل وبنوي

¹ - عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة مالية دولية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2015/2016، ص46.

² - العمري سيليا، أثر تقلبا سعر الصرف في التضخم والميزان التجاري، حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2018، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة 2019/2020، ص60.

³ - بوعبد الله لويزة، بوعرامة مفيدة، أثر تغيرات أسعار المحروقات على الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2017/2018، ص57.

⁴ بوشعالة مليكة، أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، 2020/2021، ص39.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

للميزان التجاري لسبب الضعف التنافسي للصادرات وتحاول كل الدول تحقيق فائض لميزانها التجاري أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه وذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية والصادرات السلعية للبلد.

- يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي لميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف تنوعه وضعف القدرة الإنتاجية فيه أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنوعه لا يتيح لها فرصة توفير الفائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز ميزانها التجاري.
- تعتبر بيانات الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.

ب: أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما:¹

➤ القسم الأول: الميزان التجاري السلعي ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية.

➤ القسم الثاني: الميزان التجاري الخدمي ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول مثل النقل، الساحة، التأمين دخول العمل وعوائد رأس المال.

¹بويكر سعدي، عمر خرخاش، دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2017/2000، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019، ص08.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

ثالثا: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هنالك عدة عوامل لها تأثير على الميزان التجاري ومن أهمها¹:

أ: التضخم

يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية فتتخفص الصادرات وتزداد الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الصادرات المحلية.

ب: معدل الناتج المحلي

يمثل الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية سواء كانت وطنية أو أجنبية، أي أن زيادة الدخل في الدولة المعينة يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات.

ج: اختلاف أسعار الفائدة

يؤدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل واستثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

¹ - شويوب عيشة، تغير أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2018، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019، ص59.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

د: سعر الصرف

تؤدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على الميزان ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين و على العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين، من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

إن علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري قد تكون موجبة أو سالبة وذلك حسب ما إذا كان هناك انخفاض في قيمة العملة (ارتفاع سعر الصرف) أو ارتفاع في قيمة العملة (انخفاض سعر الصرف) فارتفاع سعر الصرف قد يكون مصحوبا بزيادة في تنافسية المنتجات المحلية للدولة بالنسبة لأسعارها مما يترتب عليه زيادة صادراتها وانخفاض وارداتها (أثر الحجم) ويتعلق هذا الأثر بالأجل الطويل ومع ذلك فإن ارتفاع سعر الصرف يترتب عليه ارتفاع قيمة وحدة الواردات ذلك الأمر يقلص من الأثر الموجب على الميزان التجاري لأن البعض أوضح أن أثر قيمة الواردات يسود في الأجل الطويل.

ومن هنا فإن رفع سعر الصرف يحدث تأثيرا سلبيا على الميزان التجاري في الأجل القصير بفعل ارتفاع قيمة الواردات مقومة بالعملة الوطنية بفعل رفع سعر الصرف وذلك في ضوء تغيير ضئيل في قيمة الصادرات ومع مرور الوقت قد يبدأ التحسن في الميزان التجاري بسبب ما قد يحدثه سعر الصرف من انخفاض في كمية وقيمة الواردات وزيادة في كمية وقيمة الصادرات.

المطلب الرابع: أسباب الاختلال في الميزان التجاري وأنواعه

أسباب الاختلال في الميزان التجاري:

تختلف أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية:

أولاً: أسباب اقتصادية:¹

أ: التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظراً لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإن كان سعر صرف عملة الدولة أكبر كمن قيمتها الحقيقية فسيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها مما سيؤدي إلى توسع الصادرات مقابل نقص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضاً في الميزان التجاري للدولة.

ب: أسباب هيكلية: هي الأسباب المتعلقة بالمشورات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

ج: أسباب دورية: وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدول.

¹ - دوحة سلمي، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص121.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

ثانيا: أسباب غير اقتصادية:

تتمثل الأسباب غير الاقتصادية فيما يلي:¹

أ: عوامل طبيعية: الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر أو نفاذ الثروات الطبيعية مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية وزيادة وارداتها من السلع الضرورية.

ب: التقدم التكنولوجي: وما يرافقه من اختراعات عالمية حيث أن الاختراعات متركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليفها ونفقات الإنتاج وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية .

ج: الظروف السياسية: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

د: النمو الديمغرافي: حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

هـ: الإضرابات العالمية: التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية لأنها تؤدي إلى شل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات وانخفاض الطلب على العملة المحايية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضطرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير.

¹ - هجيسي سهام، بوهنيبة راضية، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري للفترة 1990-2015، دراسة حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2016-2017، ص49.

أنواع الاختلال في الميزان التجاري:

إن الاختلال لفي ميزان المدفوعات يظهر عادة في عناصر الحساب الجاري الذي من بين أهم بنوده الميزان التجاري ويمكن حصر هذه الاختلالات في:¹

أولاً: الاختلال العارض

يحدث خلال ظروف وأوضاع معينة ويحدث العجز في ميزان المدفوعات نتيجة ظروف مناخية خصوصاً في الدول الزراعية وقد يصاب التصدير الرئيسي بكارثة زراعية تؤدي إلى التسبب في نقص العملات الأجنبية وهذا ما يؤدي اختلال سلبي في الميزان التجاري، وقد يكون اختلال إيجابي في حالة الحرب حيث يزيد الطلب على المواد الأولية وهذا يؤدي إلى زيادة الصادرات للدول المنتجة لها وقد يؤدي إلى اختلال إيجابي في ميزان المدفوعات وهذا النوع من الاختلال مؤقت وينتهي بنهاية السبب الذي خلقه فمسيره الزوال والتلاشي عاجلاً أم أجلاً.

ثانياً: الاختلال الدوري

يرتبط بحالة الدورة الاقتصادية وهذا يعني أنه اختلال مؤقت وهو الاختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة أساساً والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية والذي يحدث لها بشكل دوري ومستمر وحالة الحركية والازدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي وزيادة إنتاج الدولة ومن ثم زيادة صادراتها أي حيازتها على ميزان مدفوعات ملائم تتفوق فيه الصادرات على الواردات في حين أن حالة الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية تضعف فيها قدراتها على التصدير تماشياً وانخفاض الإنتاج بسبب حالة الكساد، وهذا ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

ثالثاً: الاختلال الدائم

وهذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترات طويلة وينطبق على الاختلال الموجود بالدول النامية ويطلق عليه الاختلال البنيوي أو الهيكلي وهو الاختلال المرتبط أساساً بالهيكل الاقتصادي للدولة ويتميز هذا النوع من الاختلال بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية وضعف الجهاز الإنتاجي للدولة ودرجة مرونته ويتميز

¹ - بو بكر خالدي، عبد الكريم دبار، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

باعتقاد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير وبالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر.

رابعاً: الاختلال النقدي

التضخم من أهم مصادر اختلال ميزان المدفوعات فمن المعروف أن زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلباً متزايداً على الواردات كذلك زيادة مستور الأسعار داخلياً، يحفز على التحول إلى الواردات البديلة لانخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية والطلب الأجنبي بسبب زيادة الأسعار ينخفض على صادراتها أو قد يتجه إلى المنافسة وكله يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات، هذا العجز لأجل لعلاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو اتباع سياسة انكماشية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المطلب الأول: الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها وذات صلة بموضوع هذه الدراسة والتي تمس جانبا من دراستنا نذكر ما يلي:

1. الدراسات باللغة العربية:

✓ دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

وقد حاولت الإجابة عن الإشكالية الآتية: ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها في الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري ومدى تحديد فعالية نظام أسعار الصرف المعتمدة في التخفيض من العجز في الميزان التجاري.

وقد اعتمدت على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي القياسي وتوصلت إلى عدة نتائج من بينها الفائض المشهود في الميزان التجاري في العقود الماضية بسبب تحسن أسعار البترول وليس لانعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان التجاري بمجرد تراجع أسعار المحروقات.

✓ قويدري قوئش بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2009.

عملت هذه الدراسة بالبحث في مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إثارة الأزمات البترولية التي تعرض لها العالم منذ الأزمة البترولية خلال الفترة الممتدة بين 1986-2007 لدراسة الأثر قصير الأجل بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات المتمثلة في الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- لقد بنيت الإمكانيات الجزائرية وخاصة فيما يتعلق بمزايا الموقع الجغرافي وجودة البترول واحتياطيات الغاز وأن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة مع الدول المصدرة الأخرى وبالتالي فهي تملك هامشا مربحا في القوة التفاوضية بحيث لا تستسلم للشروط الاقتصادية أو السياسية المجحفة التي تفرضها الدول المستهلكة.
- التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى نقص الإعدادات، وإنما إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها
- كما أثبتت النتائج أن التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول مما يؤدي إلى زيادة الفوائض المالية التي بدورها تسبب نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحسن الميزان التجاري وإنخفاض الدين وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

2- الدراسات باللغة الفرنسية:

Berma Abdelaziz.

Les fluctuations des taux de changes et leurs implications sur la balance commerciale une étude de cas de l'Algérie durant la période (1999-2014)

مذكرة مستعملة لإستعمال متطلبات شهادات الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة ومالية ودولية جامعة قاصدي مرباح ورقلة (2015-2016) وقد حاولت الإجابة عن الإشكالية التالية: إلى أي مدى تؤثر تقلبات سعر الصرف للدولار الأمريكي والدينار الجزائري بالنسبة للأورو على الميزان التجاري الجزائري، تهدف هذه الدراسة المحاولة لمعرفة العلاقة بين تغيرات سعر الصرف للدينار والدولار بالنسبة للأورو والميزان التجاري الجزائري و قد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى الأسلوب القياسي وتوصل إلى عدة نتائج : يعتبر الإتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للجزائر ومن مصلحة الدول العربية المصدرة للبترول عموما والجزائر خصوصا أن يتم التحكم في عملية تسعير النفط .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي حول منطقة الأورو وأسعار البترول والميزان التجاري

المطلب الثاني القيمة المضافة:

تناولت هذه الدراسة موضوع ترشيد العجز التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو في ظل إنخفاض أسعار البترول وذلك كما يكتسبه الموضوع من أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والعالمي فنتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية وكذلك في معرفة أسباب العجز التجاري مع دول منطقة الأورو ومحاولة ترشيد العجز المتواجد على مستوى الصادرات والواردات وقد اختلفت النتائج من دراسة إلى أخرى فمثلا في دراسة الباحثة دوحى سلمى أن الفائض المشهود في الميزان التجاري بسبب تحسن أسعار البترول وليس لإنعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري ويمكن أن يعود العجز في الميزان بمجرد تراجع أسعار المحروقات .

وفي دراستنا هذه حاولنا تحليل تطور قيمة الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو ومحاولة ترشيد العجز المتواجد على مستوى الصادرات والواردات.

خاتمة الفصل

من خلال ما تطرقنا له في الفصل نستخلص أن أوروبا وجدت ضالتها في الأورو حيث أصبح يحتل الصدارة بعد الدولار الأمريكي من حيث الإستخدام الدولي كعملة إحتياط وأيضاً المبادلات التجارية الدولية وتعتبر دول منطقة الأورو أهم شريك للجزائر ولها علاقات تجارية متبادلة وهذه العلاقات وجب تسويتها من خلال الميزان التجاري الذي يمثل الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات فهو جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة فيعد واحد من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتم من خلاله حساب معدل نمو الاقتصاد لدولة ويتأثر بعدة متغيرات فتأثر على حالته بالسلب أو بالإيجاب سواء كان على مستوى الصادرات أو الواردات ولأسعار البترول أثر مباشر على الميزان التجاري الجزائري كون الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد على صادرات النفط بنسبة كبيرة .

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في

ظل انخفاض أسعار البترول 2015 - 2021

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

تمهيد :

تعتبر الجزائر من الدول المصدرة والمنتجة للبترول واليوم تعيش إنكماش وتقلص إيراداتها بسبب إنهيار وتراجع أسعار البترول الممول الرئيسي لخزينتها ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري مع منطقة الأورو وهذا بعد تحليل الصادرات و الواردات وتحليل التركيبة السلعية لكل منهما لمعرفة أهم الموارد التي تعتمد على استيراد تلبية الحاجات وأهم ما تصدر لمنطقة الأورو ومعرفة رصيد الميزان التجاري وذلك للفترة 2015-2021 ومحاولة ترشيد العجز التجاري الموجود على مستوى الصادرات و الواردات ومن هنا يمكن تقسيم هذا الصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: تحليل قيمة الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري مع منطقة الأورو للفترة 2015-2021

المبحث الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

المبحث الأول: تحليل قيمة الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري الجزائري مع منطقة الأورو للفترة 2015 - 2021

تزداد أهمية البترول في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات البترولية فيها المصدر الأساسي لميزانها التجاري وبذلك فإن أثر تقلب أسعار البترول على الميزان التجاري سيأتي من تأثيرها على الصادرات والواردات من خلال هذا المبحث سنحاول تحليل حركة الصادرات مع منطقة الأورو وتطور وارداتها وذلك بتقييم الهيكل السلعي لهما وتطور رصيد الميزان التجاري.

المطلب الأول: تحليل قيمة الصادرات مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021

الجدول رقم (2) إجمالي تطور صادرات الجزائر مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021

الوحدة: دولار أمريكي

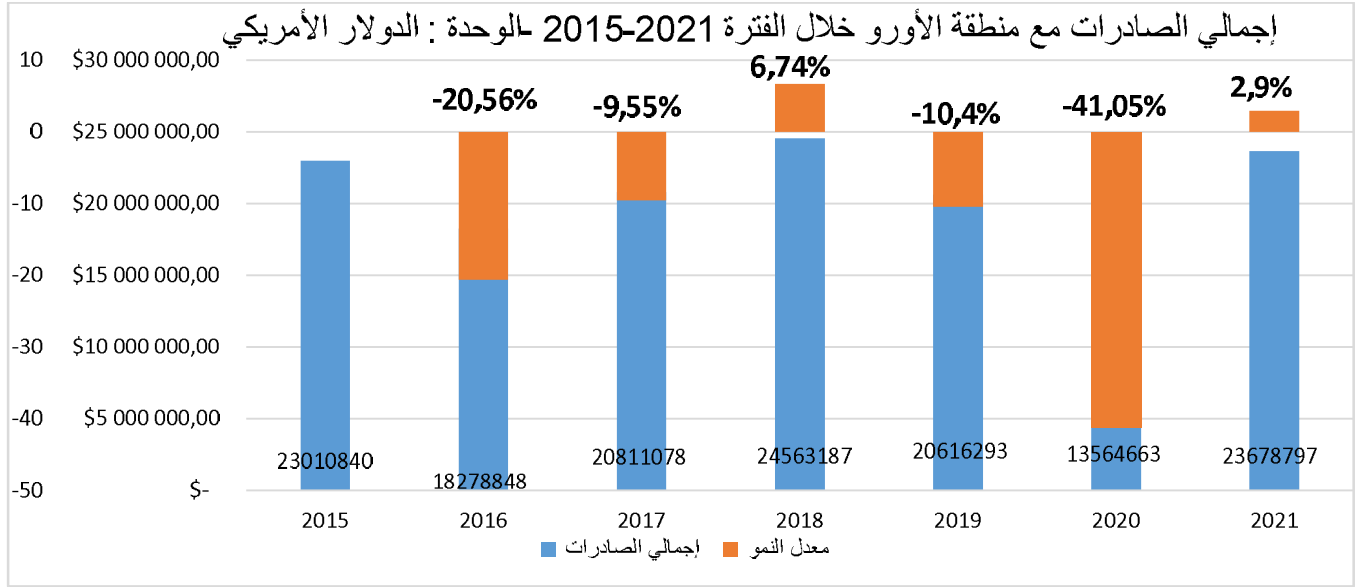
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الصادرات	23010840	18278848	20811078	24563187	20616293	13564663	23678797
معدل النمو	-	-20.56%	-9.55%	6.74%	-10.40%	-41.05%	2.90%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على موقع تم الاطلاع عليه يوم 2022/05/25 على الساعة 13:21 <http://mtrade->

map.org

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

شكل رقم (1) إجمالي صادرات الجزائر مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021



المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن إجمالي الصادرات في الجزائرية مع منطقة الأورو قد عرفت تذبذبا وذلك لأن صادرات الجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على النفط وقد سجلت سنة 2016 قيمة 18278848 مليار دولار حيث سجلت عجز تجاري بنسبة -20.56% مقارنة بنسبة 2015 و في سنتي 2017 و 2018 سجلت إرتفاعا ملحوظا وذلك لأن إقتصاد الجزائر إقتصاد ريعي ويعتمد بذلك على تقلبات السوق وأسعار البترول ونظرا لتحسن أسعار البترول وزيادة الطلب على النفط فقد قدرت بنسبة 6.74% وهذا يعكس حجم التعامل بين الجزائر مع منطقة الأورو وبلغ إجمالي صادرات سنة 2018 ب 24563187 مليار دولار وفي سنتي 2019 و 2020 سجلت إنخفاض حاد وبنسبة -41.05% لتصل إلى 13564663 مليار دولار سنة 2020 و السبب في ذلك يعود إلى إنخفاض على النفط وتدهور الأوضاع في العالم بسبب تدابير العزل الصارمة التي فرضت في مختلف أنحاء العالم لمنع تفشي الفيروس وهذا ما أثر سلبا على مختلف الأنشطة الاقتصادية أما في سنة 2021 فقد سجلت إجمالي الصادرات إرتفاعا ملحوظا وهذا لإعلان العديد من الدول عن الفتح التدريجي لاقتصادها ورجوع مختلف الأنشطة وزيادة إهتمام الدولة بتزكية الصادرات خارج المحروقات لتصل إلى نسبة 23678797 مليار دولار وإرتفاع أسعار البترول.

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

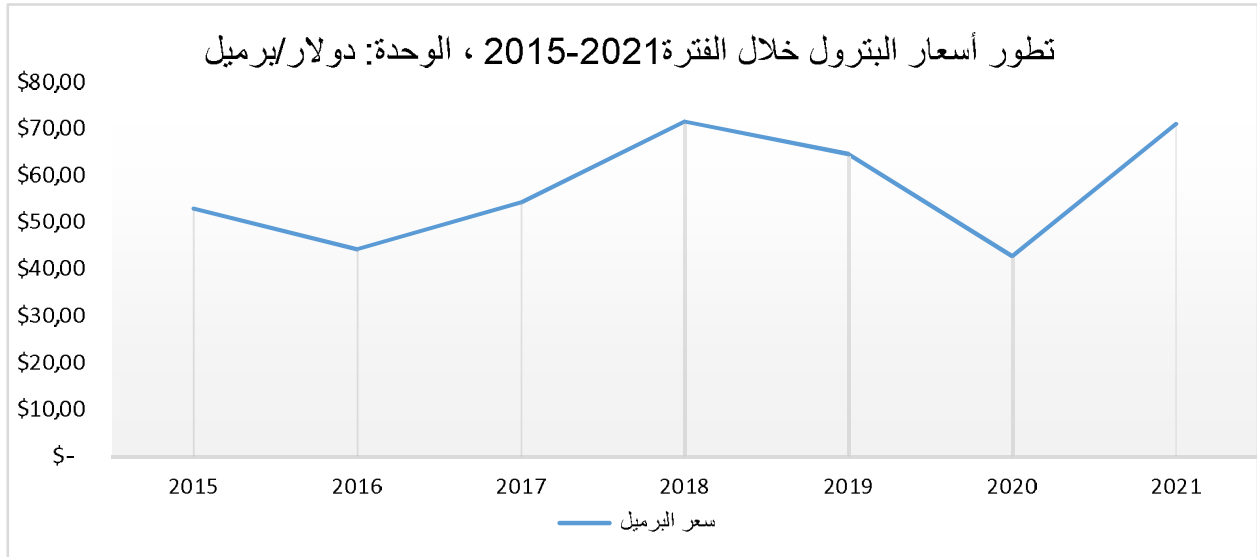
الجدول رقم (3) تطور أسعار البترول خلال الفترة 2015-2021

الوحدة: (دولار/برميل)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
سعر البرميل	52.8	44.2	54.2	71.4	64.5	42.7	70.89

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على منطقة الأوبك، تم الاطلاع عليه يوم 2022/05/24 على الساعة 10.15

الشكل رقم (2) تطور أسعار البترول خلال الفترة 2015-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (3)

ونلاحظ من خلال الجدول أن أسعار البترول مرت بتطورات كبيرة وما يلاحظ أن أسعار البترول في سنة 2015 كانت 52.8 دولار للبرميل وهذا ما شكل أزمة نفطية وبقيت الإنهيارات مستمرة حيث سجل سنة 2016 ، 44.2 دولار للبرميل وذلك لعودة إيران لتصدير النفط وزيادة الإنتاج في العراق وفي سنة 2017-2018 شهدت أسعار خليط صحراء الجزائر تعافي تدريجي اتصل إلى 42.7 دولار للبرميل وهذا في ظل أزمة كورونا وانخفاض الطلب عليه وفي سنة 2021 شهدت الأسعار ارتفاعا ملحوظا وهذا لزيادة الطلب عليه ورجوع أغلب الأنشطة الاقتصادية للعمل بعدها شهدت ركودا في ظل الجائحة.

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

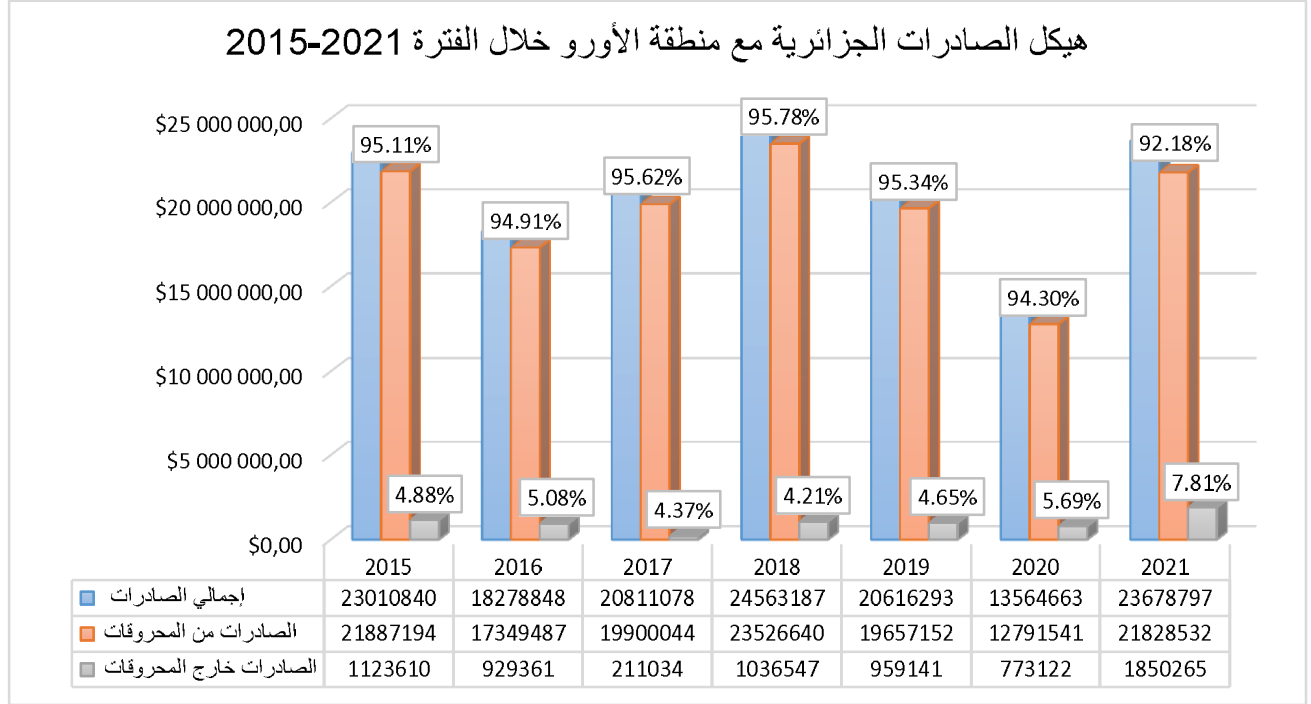
الجدول رقم (4) هيكل الصادرات الجزائرية مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021

الوحدة: الدولار الأمريكي		إجمالي الصادرات	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2015	قيمة	23010840	21887194	1123610
	نسبة	%100	%95.11	%4.88
2016	قيمة	18278848	17349487	929361
	نسبة	%100	%94.91	%5.08
2017	قيمة	20811078	19900044	211034
	نسبة	%100	%95.62	%4.37
2018	قيمة	24563187	23526640	1036547
	نسبة	%100	%95.78	%4.21
2019	قيمة	20616293	19657152	959141
	نسبة	%100	%95.34	%4.56
2020	قيمة	13564663	12791541	773122
	نسبة	%100	%94.30	%5.69
2021	قيمة	23678797	21828532	1850265
	نسبة	%100	%92.18	%7.81

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على موقع [MAP.ORG](https://M.TRADE) تم الاطلاع عليه يوم 2022/05/26 على الساعة 14:25

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

الشكل رقم (3) هيكل الصادرات الجزائرية مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021



المصدر من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (4)

على الرغم من أن الطابع الإستراتيجي الذي تمثله الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي إلا أن المسجل على مستوى الاقتصاد الجزائري أن الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز عتبة 8% بالرغم من المحاولات العديدة للخروج من هذه العتبة وقيمت الصادرات النفطية هي المسيطرة من إجمالي الصادرات من المحروقات تمثل الحصة الأكبر

1- الصادرات من المحروقات:

في سنة 2015 سجلت إرتفاعا قياسيا بقيمة 21887194 مليار دولار بنسبة 95.11% من إجمالي الصادرات وفي سنة 2016 سجلت إنخفاض بنسبة 94.91% ما يقارب 17349487 مليار دولار وذلك بسبب إنخفاض أسعار البترول في السوق العالمية بينما في سنتي 2017 و 2018 سجلت ارتفاع وذلك بسبب انتعاش في أسعار البترول مقارنة بنسبة 2016 لتصل في سنة 2018 إلى ما يقارب 95.34% بقيمة 23526640 مليار دولار وقد سجل خليط صحراء الجزائر إرتفاعا بدرجات متفاوتة ليصل إلى 71.2

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

دولار للبرميل وبذلك شهد العالم نوع من التفاؤل بعد هذا التحسن النسبي وانعكس هذا التفاؤل على التوقعات للمشاريع المستقبلية في العالم بالرغم من بعض التعثرات التي تشهدها الأسواق العالمية وفي سنتي 2019 و 2020 عرفت صادرات الجزائر من المحروقات انخفاض بنسبة 94.30% وذلك بقيمة 12828532 مليار دولار ذلك راجع لظهور جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد فتسببت في ضرر بالغ لمستويات النشاط الاقتصادي وذلك لفرض دول العالم قيود على السعر وتدابير عزل صارمة للحد من تفشي الفيروس وهذا ما أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط والذي أثر على صادرات الجزائر من المحروقات بينما في سنة 2021 بلغت 21828532 مليار دولار نسبة 92.18% وذلك لارتفاع أسعار البترول وتزايد تعافي الطلب عليه وإعلان العديد من الدول عن الفتح التدريجي لإقتصادها بعد أزمة كورونا.

2- الصادرات خارج المحروقات:

أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات تظل مستوياتها ضعيفة هيكليا وبعبارة عن القدرة الكاملة للإقتصاد الوطني ولقد شهدت ارتفاع ملحوظا في سنة 2016 مقارنة بـ 2015 بنسبة 5.08% وهذا راجع إلى إهتمام الدولة بمحاولة إنعاش هذا القطاع من أجل تحقيقي التوازن بين القطاعات الاقتصادية من أجل التنمية وذلك بإتباع سياسات تشجيعية لبعض القطاعات لمواجهة أي تقلبات في الأسواق العالمية أما في سنة 2017 فقد إنخفضت بقيمة 911034 مليار دولار أي ما يعادل 4.37% لتؤكد هذه الأرقام أن الحكومة الجزائرية فشلت في إنعاش الصادرات خارج المحروقات وفي سنة 2018 بلغت قيمة الصادرات 1036547 مليار دولار بنسبة 4.21% ويرجع ذلك لأن الحكومة الجزائرية راهنت على رفع مساهمة عمليات التصدير خارج المحروقات ومحاولة تنويع الصادرات و إعادة إحياء قطاعات ومنتجات كانت إلى وقت قريب منسية كدعم النشاط الفلاحي وذلك بتقديم دعم للفلاحين من خلال تخفيض في أعباء الضرائب وتقديم تسهيلات للفلاحين في المناطق الجنوبية ، أما بالنسبة لسنتي 2019 و 2020 فقد عرفت صادرات خارج المحروقات إنخفاض ملحوظ حيث بلغت نسبة 5.69% بقيمة 773122 مليار دولار وذلك بسبب تفشي فيروس كورونا الذي أدى بغلق المصانع وتسريح العمال وهذا ما أثر سلبا على الكثير من القطاعات كثيفة العمالة مثل الخدمات والبناء لأمأ في سنة 2021 فقد سجلت ارتفاع ملحوظ بقيمة 1850265 بنسبة 7.81% من إجمالي الصادرات وتعتبر هذه الأرقام مكسب للجزائر وتبرز التحسن الملحوظ في جودة المنتجات الجزائرية وقدرتها على

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

المنافسة الخارجية في الأسواق.

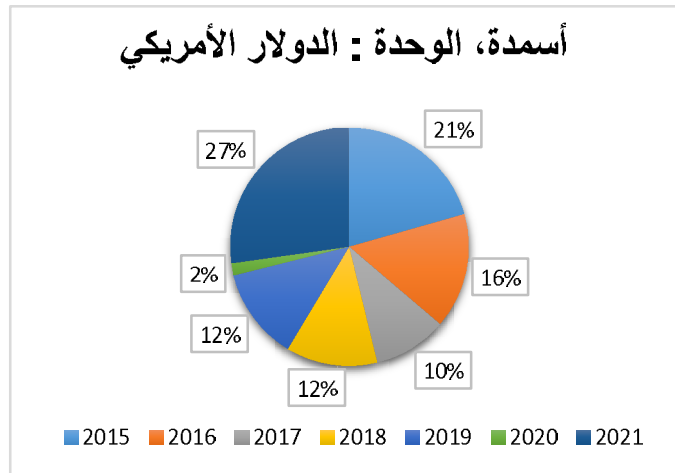
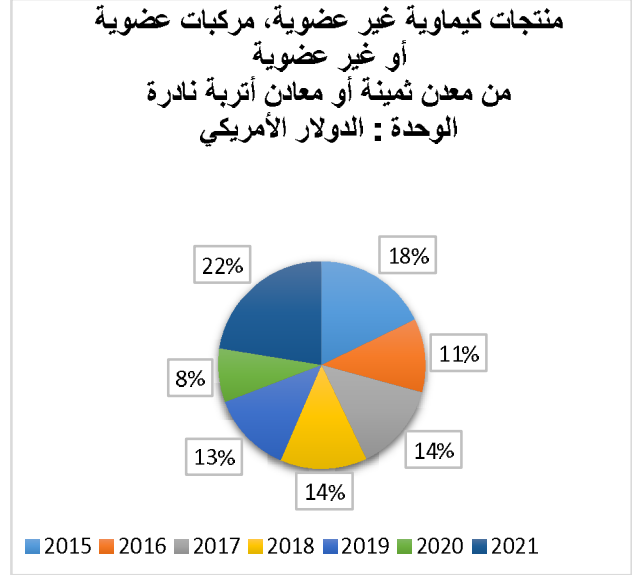
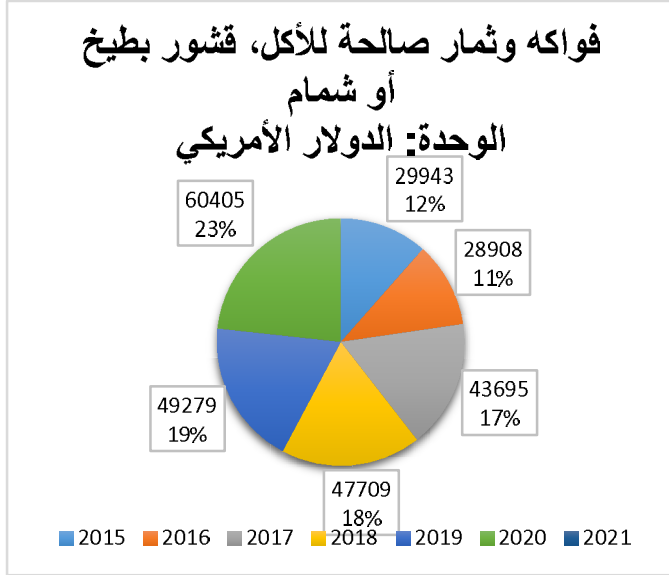
الجدول رقم (05) تطور الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021

الوحدة: الدولار الأمريكي										
إجمالي الصادرات خارج المحروقات	منتجات كيميائية غير مركبات عضوية،	أسمدة	ملح كبريت، أنزيم و أحجار كلس وأسمت	فواكه وثمار صالحة للأكل، قشور بطيخ	نوعية مفاعلات وأجهزة أدوات الآلة	كيميائية منتجات عضوية	ومعدات آلات كهربائية وأجزائها،	جلود خام وجلود مطبوخة	قلين ومصنوعاته	
1123610	539745	353933	25501	29943	20174	44920	7163	16823	2598	قيمة\$
100	48.03	31.49	2.26	2.66	1.79	3.99	0.63	1.49	0.23	نسبة %
929361	350721	270176	25343	28908	45886	56736	15674	13523	1044	قيمة \$
100	37.73	29.07	2.72	3.11	4.93	6.10	1.68	1.45	0.11	نسبة %
911034	416918	171715	19501	43695	54494	35989	7848	14760	1951	قيمة \$
100	45.76	18.84	2.14	4.79	5.98	3.95	0.86	1.62	0.21	نسبة %
1036547	413464	273732	21940	47709	44905	19539	14155	12770	5480	قيمة \$
100	39.88	26.40	2.11	4.60	4.33	1.88	1.36	1.23	0.52	نسبة %
959141	384561	214283	31509	49279	55288	21262	15138	8894	5911	قيمة\$
100	40.09	27.71	3.28	5.13	5.76	2.21	1.57	0.92	0.61	نسبة%
773122	256512	232056	28958	60405	27533	11095	5863	6706	5186	قيمة\$
100	33.17	30.01	3.74	7.81	3.56	1.43	0.75	0.86	0.67	نسبة%
185265	681770	468828	13400	62710	54135	24592	10370	9523	7173	قيمة\$
100	36.84	25.33	0.72	3.38	2.92	1.32	0.56	0.51	0.38	نسبة%

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع [https:// trademap.org](https://trademap.org)، ثم الاطلاع عليه يوم 2022/05/26 على الساعة 15.56 .

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

الشكل رقم (4) تطور الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (5)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن المنتجات والسلع من صادرات الجزائر خارج المحروقات مع منطقة الأورو تسجل نسب ضئيلة مقارنة بالصادرات من المحروقات التي نسبتها عالية جدا ويمكن ترتيب هذه المنتجات من حيث الأهمية مقارنة بالمنتجات الأخرى نجد:

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

1- منتجات كيمياوية غير عضوية مركبات عضوية أو غير عضوية من معادن ثمينة أو معادن أثرية نادرة تحتل المرتبة الأولى مقارنة بالمنتجات الأخرى بنسبة 48.03% من إجمالي المنتجات المصدرة ولكن الجزائر تحتوي على هذه المنتجات بنسب كبيرة فهي تساعد على تطوير صادرات خارج المحروقات ومن سنة 2016 سجلت نسبة 37.37% وفي سنتي 2017 حتى سنة 2020 عرفت تذبذب (681770 مليار دولار) بين الإرتفاع والإنخفاض لتصل سنة 2021 إلى نسبة 36.84% وهذا يدل على عزم الدولة على رفع الصادرات خارج المحروقات والتخلص من عقدة الربع النفطي.

2- أسمدة تأتي في المرتبة الثانية محققة نسبة معتبرة قدرت ب 31.49% من إجمالي المنتجات والجزائر تسعى إلى جذب رؤوس أموال ضخمة من أجل بعث صناعة الأسمدة وذلك بالانضمام إلى قائمة الدول الأكثر تصديرا عالميا لهذه المادة وقد سجلت سنة 2016 قيمة 270176 مليار دولار بنسبة 29.07% وفي سنتي 2017 إلى 2018 سجلت إنخفاض لتصل إلى نسبة 18.84% من إجمالي الصادرات وفي سنة 2021 تصل إلى 25.33% بقيمة 468828 مليار دولار وتعد هذه الأرقام مكسبا مهما للجزائر في ظل العجز المتواصل للميزانية العامة وتآكل احتياطي العملة الأجنبية بفعل تراجع أسعار النفط هذه السنوات.

3- فواكه وثمار صالحة للأكل قشور بطيخ أو شمام يأتي في المرتبة الثالثة من إجمالي الصادرات خارج المحروقات بنسبة 2.66% وذلك بقيمة 29943 مليار دولار وهي تمثل نسبة معتبرة مقارنة بالمنتجات الأخرى وفي سنوات 2016 حتى 2019 سجلت أرقام ملحوظة لتصل إلى نسبة 5.13% بقيمة 49279 مليار دولار وفي سنة 2020 سجلت نسبة 7.81% لتحقيق بذلك نسبة مهمة وذلك بالرغم من العراقيل التي يشهدها القطاع الفلاحي.

إلا أن جهود الدولة واضحة في تطوير هذا القطاع وذلك من أجل إيجاد حل بديل اقتصادي أمثل في ظل الأزمات المتعاقبة على الاقتصاد الوطني الناتجة عن تقلبات أسعار البترول وفي سنة 2021 إنخفضت نسبتها إلى 3.38% وهذا يدل على أن بالرغم من الجهود المبذولة للدولة إلا أن قطاع الجزائر خارج المحروقات لا يزال يعاني هشاشة وهناك تحديات كبيرة تواجهها الجزائر للوصول إلى رفع مكانة وتنافسية الاقتصاد الوطني في الأسواق الدولية.

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

- أما المنتجات الباقية فهي تحتل مراتب أخيرة وتسجلا نسب ضعيفة كالفلين الذي يجلب نسبة 0.23% من إجمالي المنتجات وجلود خام بنسبة 1.99% وهذا يعبر أن هذا القطاع لا يزال ضعيفا بالرغم من النتائج المحققة مؤخرا الذي هو شيء إيجابي وبيعت على التفاؤل لكنه غير كافي ويتطلب المزيد من الجهد والدعم الصالح.

المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات الجزائرية مع منطقة الأورو (2015-2021)

يعتبر تطور الواردات وحجم الواردات من أهم مؤشرات أي دولة على سياستها التجارية من جهة وعلى قدرتها اقتصادها على تغطية الاحتياجات السلعية والخدمية من جهة أخرى والجدول التالي يوضح تطور الواردات الجزائرية على منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021

الجدول رقم (6): إجمالي الواردات الجزائرية مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021

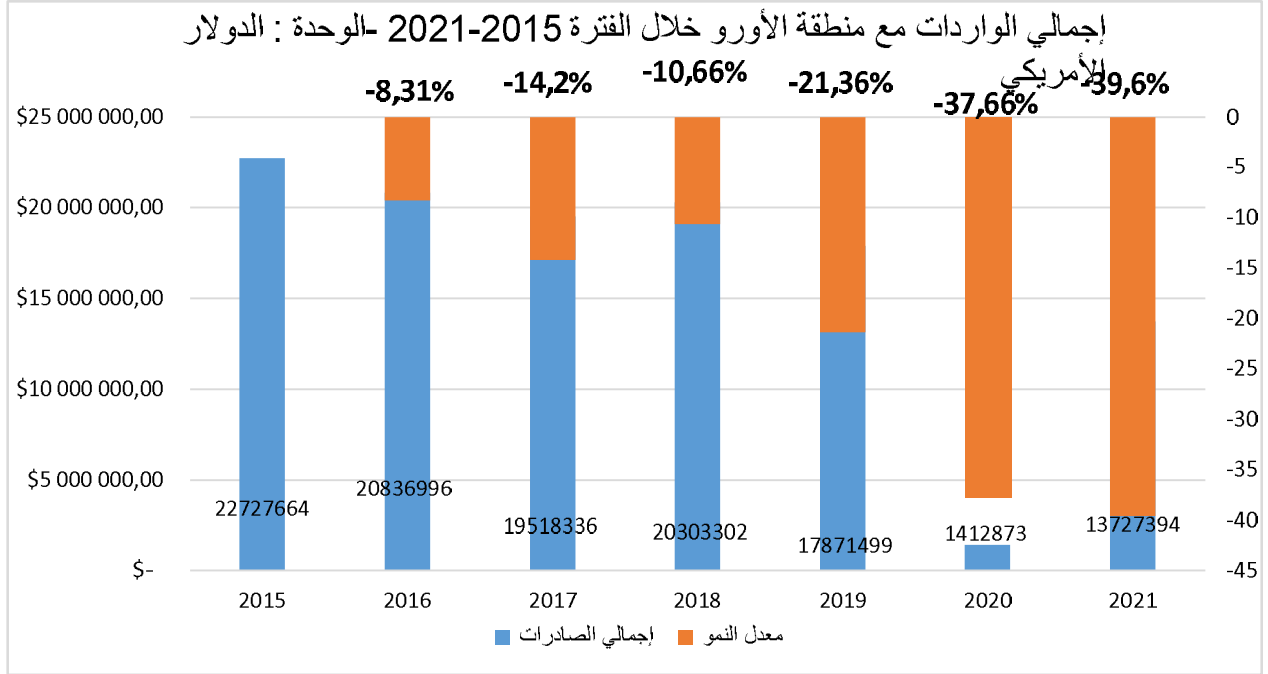
الوحدة: الدولار الأمريكي

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي الواردات	22727664	20836996	19518336	20303302	17871499	1412873	13727394
معدل النمو	-	8.31-	14.12-	10.66-	21.36-	37.66-	39.60-

المصدر من إعداد الطائفتين بالإعتماد على موقع [HTTPS://M.TRADEMAP.ORG](https://m.trademap.org) تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/27 على الساعة 11:05

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

الشكل رقم (5) إجمالي تطور الواردات الجزائرية مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (6)

من خلال الجدول رقم (5) تبين لنا حصيلة الواردات هي الأخرى تتميز بتقلبات مثلها مثل الصادرات وهي بدورها تعتمد على أسعار البترول الذي يتميز بعدم الاستقرار وكذلك بالسياسات التنموية التي تعتمد عليها الدولة وقد عرفت إجمالي حصيلة الواردات الجزائرية مع منطقة الأورو سنة 2015 قيمة 227276664 مليار دولار وهذا يدل على الإرتباط الكبير بالأسواق الخارجية وفي سنتي 2016 و2017 عرفت الواردات الجزائرية إنخفاض ملحوظ بقيمة 19518333 بنسبة عجز 14.12% وفي 2018 إرتفع حجم الواردات إلى 203033302 مليار دولار بنسبة -10.66% مقارنة بسنة 2017 التي سجلت نسبة 14.12% وهذا لزيادة حجم الطلب على السلع الأجنبية وعجز الدولة على تلبية الحاجات المتزايدة أما في سنة 2019 حتى 2021 فقد سجلت واردات الجزائر إنخفاض في قيمتها وهذا راجع إلى عدة أسباب : فيروس كورونا وتداعياته وذلك بقيمة 13727354 مليار دولار بنسبة عجز -39.60% وكذلك القيود الصارمة التي فرضت من أجل منع نفشي الفيروس وقيام الدولة بمنع إستيراد منتجات كثيرة وعمل الدولة على دعم الإنتاج المحلي ورفع من حزمة المواد المستوردة الخاصة للرسم الإضافي المؤقت من 998 منج إلى 2600 منتج وأوضحت السلطات

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البتروول 2015-2021

الجزائرية أن هذه الخطوة تأتي لكبح العشوائية التي يعرفها نشاط الإستيراد سواء من حيث المنتجات أو الكميات المستوردة.

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

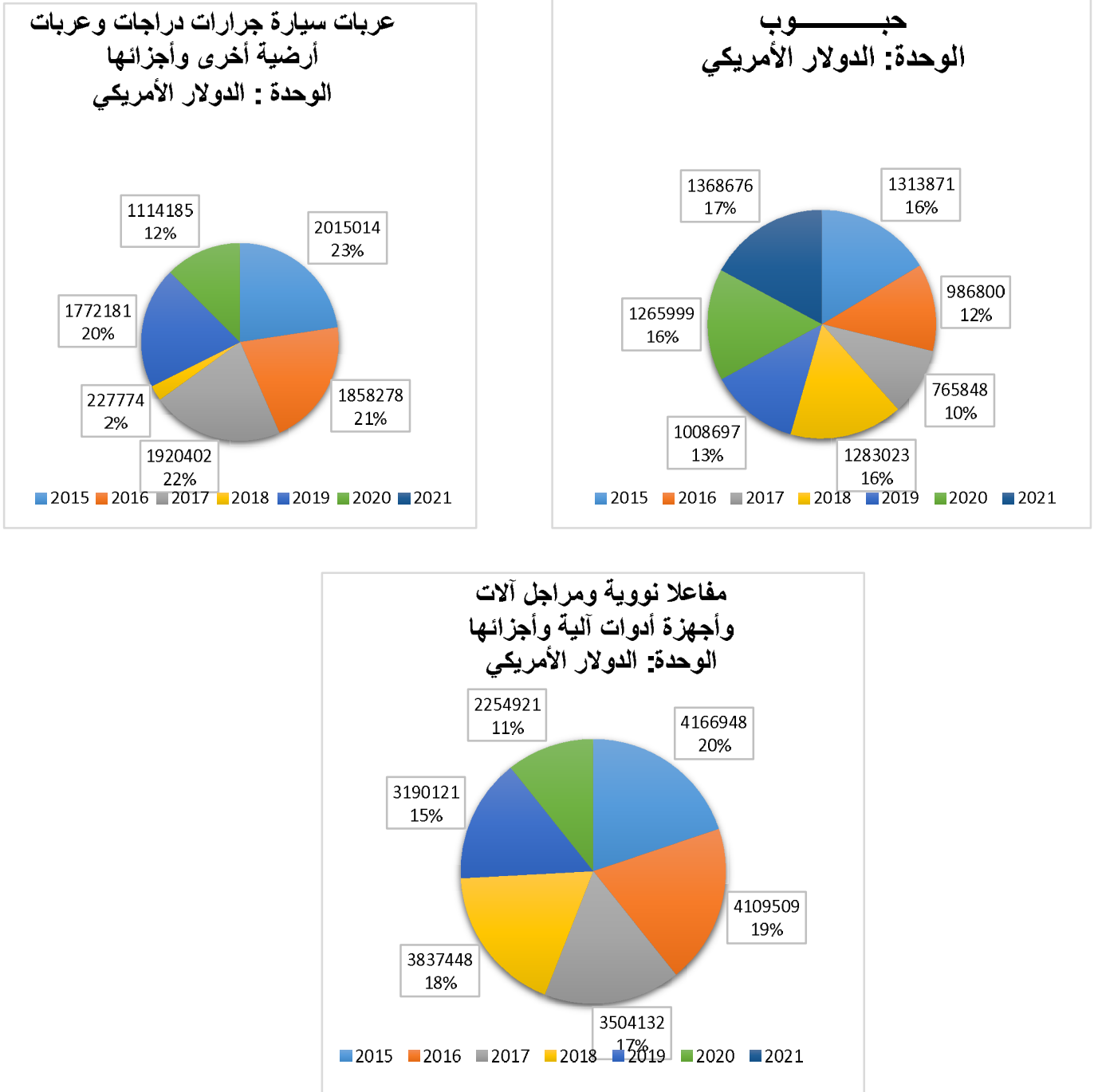
الجدول رقم (07) تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021

السنوات	الوحدة: الدولار الأمريكي		جميع المنتجات	حباب	عربات سيارات جرارات دراجات وعربات أرضية أخرى وأجزائها	منتجات الصيدلة	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية أجزائها أجهزة تسجيل إذاعة الصوت والصورة	حديد صلب زهر وحديد صلب فولاذ	خشب ومصنوعاته فحم خشبي	منتجات كيميائية عضوية	نحاس ومصنوعاته	ألومنيوم ومصنوعاته
	قيمة \$	نسبة %										
2015	22727664	-	4166948	1313871	2015014	1337661	1360458	2003521	382547	237561	220725	175030
			18.39	5.78	8.86	5.88	5.98	8.81	1.68	1.04	0.97	0.77
2016	20836996	-	4109509	986800	1858278	1303112	1209585	1509612	343954	216858	181369	173642
			19.72	4.73	8.91	6.25	5.80	7.24	1.65	1.04	0.87	0.83
2017	19518336	-	3504132	765848	1920402	1246499	540932	960534	244601	238111	192722	188541
			17.95	3.92	9.83	6.38	4.82	4.92	1.25	1.21	0.98	0.96
2018	200303302	-	3837448	1283023	227774	1304880	1060653	660989	427498	248434	189879	212453
			18.90	6.31	1.12	6.42	5.22	3.25	2.10	1.22	0.93	1.04
2019		-	3190121	1008697	1772181	1288795	994243	733371	284115	242943	146972	176894
			17.85	5.64	9.91	7.12	5.56	4.10	1.58	1.35	0.82	0.98
2020	14122873	-	2254921	1265999	1114185	1239512	830303	401392	217992	228912	92295	136789
			15.96	8.96	7.88	8.77	5.87	2.24	1.54	1.62	0.65	0.96
2021	13727354	-	2203268	1368676	1312064	1171390	776565	229695	253140	270327	93935	136752
			16.05	9.97	9.55	8.35	5.65	1.67	1.84	1.96	0.68	0.99

المصدر من إعداد الطالبين بالإعتماد على موقع: [HTTPS://M.TRADEMAP.ORG](https://M.TRADEMAP.ORG) تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/27 على الساعة 11:30

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

الشكل رقم (6) تطور الهيكل السلعي للواردات الجزائرية مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (7)

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن الجزائر في وارداتها مع منطقة الأورو من الأهمية تأتي في المرتبة الأولى مفاعلات نووية ومراجل وآلات وأجهزة وأدوات أليو وأجزائها بنسبة 18.39% فهي تساهم بشكل كبير مقارنة بالمنتجات الأخرى وتأتي في المرتبة الثانية عربات سيارات جرارات دراجات وعربات أرضية وأجزائها بنسبة 8.86% من إجمالي الواردات وفي المرتبة الثالثة حبوب بنسبة 5.78% من إجمالي الواردات أما المنتجات الباقية فهي تحتل بنسب ضعيفة مقارنة بالمنتجات المذكورة.

1- مفاعلات نووية ومراجل آلات وأجهزة وأدوات آلية وأجزائها تحتل المرتبة الأولى بنسب معتبرة لكونها ضرورية لمواصلة عملية الإستراتيجية التنموية التي إنتهجتها الدولة من أجل التخلص من عقدة الربيع النفطي وقد تراوحت هذه النسبة ما بين 18.39% سنة 2015 وفي سنة 2016 ارتفعت لتصل قيمة 4199509 مليار دولار بنسبة 19.72% وعلى مدار السنوات المتتالية من 2017 سجلت إنخفاض في استيرادها لتصل لنسبة 16.05% بقيمة 2203268 مليار ويرجع ذلك إلى رفض قيود وشروط الإستيراد وتفشي فيروس كورونا بداية من 2019 والذي أدى إلى تقليص حجم الواردات

2- عربات سيارات جرارات دراجات وعربات أرضية أخرى حيث سجلا سنة 2015 قيمة 2015014 مليون دولار بنسبة 8.86% وفي سنوات 2016 حتى 2018 عرفت تذبذب في حجم الواردات لتصل إلى 227774 مليار دولار بنسبة 1.12% بسبب منع الجزائر لإستيراد السيارات والسياسات التي إنتهجتها الجزائر ومن 2019 حتى 2021 عرفت ارتفاع ملحوظ حيث بلغت 1312064 مليار دولار بنسبة 9.55% وذلك بسبب فتح مجال الإستيراد وزيادة الطلب وهذا يدل على عجز الدولة عن تحقيق الإكتفاء الذاتي.

3- حبوب تعتبر الجزائر من أكبر الدول استيرادا للحبوب كون القطاع الفلاحي في الجزائر يعاني هشاشة فقد بلغت فاتورة الإستيراد سنة 2015 ب 1313871 مليار دولار بنسبة 5.78% وفي سنتي 2016 و 2017 عرفت إنخفاض بنسبة 3.92% سنة 2017 وذلك لعمل الدولة في دعم الإستثمار الفلاحي وفي سنة 2018 سجلا إرتفاعا بنسبة 6.31% بقيمة 1283023 مليار دولار وفي سنتي 2020 و 2021 إرتفع حجم الواردات ليصل إلى 9.97 بقيمة 136876 مليار دولار وهذا راجع للأوضاع الصحية التي

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

عاشها العالم وأثرت على حجم الإنتاج والقطاعات ذات العملة الكثيفة وتراجع إنتاج الحبوب لموسم الحصاد سنة 2021 والتي أرجعها السلطات إلى شح الأمطار وعدم قدرة الدولة على تحقيق الإكتفاء الذاتي وزيادة الطلب على هذا المنتج أما بالنسبة لبقية المنتجات فتأتي في المراتب الأخيرة من حيث الأهمية وذلك بنسب ضئيلة وذلك بين أن الجزائر استطاعت أن تكبح فاتورة الإستيراد وتقليص وارداتها من هذه المنتجات

المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021

نعلم أن الميزان التجاري يتكون من عنصرين هامين ألا وهما الصادرات والواردات وكذلك رصيد الميزان التجاري في حالة عجز أم فائض ومن هنا سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2015-2021

الجدول رقم (8) تطور الميزان التجاري الجزائري مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015 - 2021 الوحدة الدولار الأمريكي

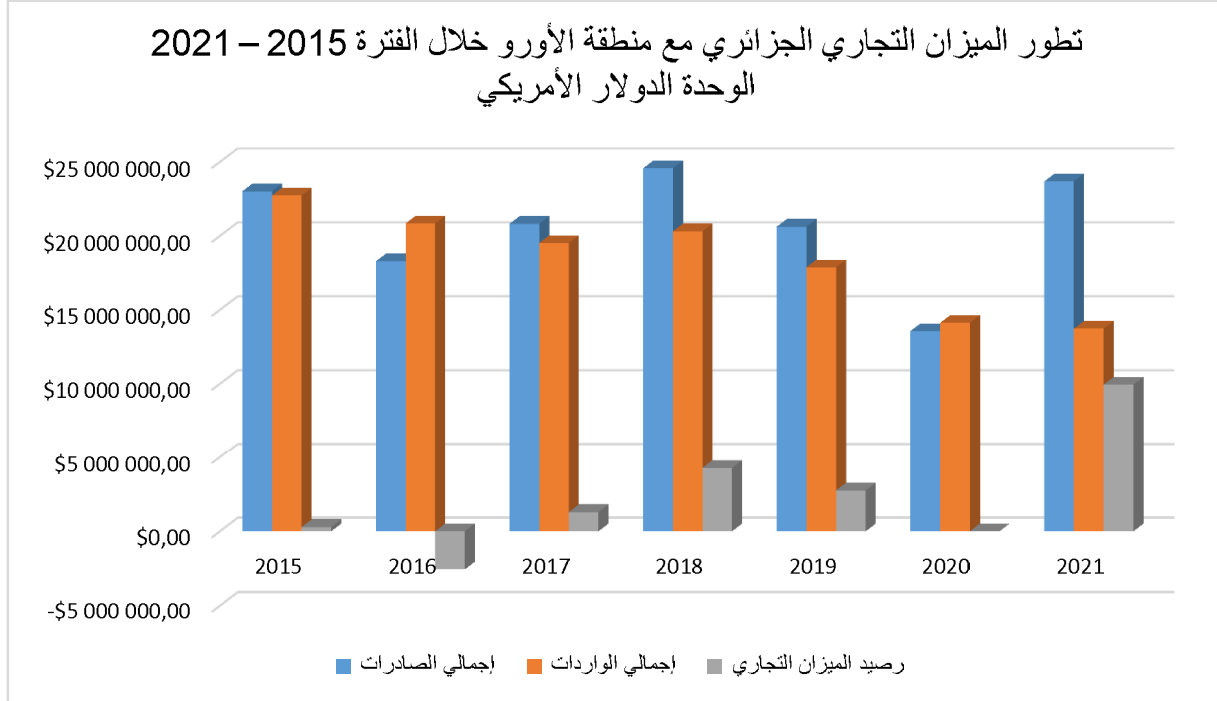
السنوات	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية
2015	23010840	22727664	283176	101.24
2016	18278848	20836996	-2558148	87.72
2017	20811078	19518336	1292742	106.62
2018	24563187	20303302	4259885	120.98
2019	20616293	17871499	2744794	115.35
2020	13564663	14122873	-558210	96.04
2021	23678797	13727354	9951443	172.49

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على : [HTTPS://M.TRADEMAP.ORG](https://M.TRADEMAP.ORG) تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/28

على الساعة 18:05

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

الشكل رقم (7) تطور الميزان التجاري الجزائري مع منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (08)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن الميزان التجاري سنة 2015 حقق فائض بقيمة 283176 مليار دولار حيث وصلت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات 101.24% وفي سنة 2016 عجز بقيمة 2558148 ويعود هذا العجز إلى تراجع حصيلة الصادرات وخاصة صادرات النفط تحت تأثير انخفاض أسعار البترول و في سنوات 2017 إلى 2019 سجل رصيد الميزان التجاري الجزائري مع منطقة الأورو فائض تراوح بين الإرتفاع والإنخفاض وهذا لكون الصادرات أكبر من الواردات خاصة سنة 2018 حيث سجلت قيمة الإرتفاع والإنخفاض 4259885 مليار دولار وهذا بفعل ارتفاع أسعار البترول وكون الجزائر تعتمد على الصادرات النفطية بصفة كبيرة فهي تأثر في رصيد الميزان التجاري وقد بلغت نسبة التغطية 12.98% وفي سنة 2019 إنخفضت قيمة الفائض وقدرت ب 2744794 مليار دولار بنسبة تغطية 115.35% وفي سنة 2020 سجل عجز بقيمة -558210 مليار دولار وهذا راجع إلا انخفاض الطلب على النفط بسبب فيروس كورونا وإنخفاض أسعاره مما أثر سلبا على حصيلة إجمالي الصادرات وارتفعت حصيلة الواردات وبلغت نسبة التغطية 96.04% أما في سنة 2021

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

حقق فائض بقيمة 9951443 مليار دولار وهذا راجع للتحسن في الأوضاع الاقتصادية وبداية الخروج من أزمة كورونا وارتفاع أسعار البترول هذا ما جعل حجم الصادرات يزداد وبلغت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات 172.49%.

وبالتالي فوضعية الميزان التجاري تبقى مرهونة بصادرات المحروقات كون الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي وهي التي تحدد ضليعة الرصيد إذا كان موجبا أو سالبا.

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

المبحث الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021

تمهيد:

لقد عرف الميزان التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو عجز خلال الفترة 2015-2021 ومثلت حالة التبعية النفطية وسيطرة صادرات المحروقات في الجزائر أثرا واضحا على مسار التنمية وبذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى ترشيد صادرات وواردات الجزائر

المطلب الأول: ترشيد الصادرات

إن للتصدير دور فعال في تنشيط حركة المبادلات التجارية وهو عملية هامة تتدخل في مراحل النشاط التجاري للمؤسسة الاقتصادية وهو ركيزة فعالة بالنسبة للدول لأنه يعتبر شكلا من الأشكال الأكثر شيوعا في إقحام الأسواق الخارجية ولقد أصبح توجه الجزائر نحو ترقية الصادرات خارج المحروقات نظرا لكونه الحل الأكثر قدرة على جعل الجزائر تتأقلم مع المحيط الدولي الجديد بل كذلك لكونه أفضل وسيلة من شأنها أن توجد حلول وبدائل لمشاكل الركود الذي تتخبط فيه التجارة الخارجية عامة والتصدير خارج المحروقات تمثل جزء كبير من الصادرات وهي تؤثر بذلك على الميزان التجاري كون صادرات النفط مرتبطة بالطلب النفط وأسعاره فوجب إيجاد بديل وحل في ترقية الصادرات خارج المحروقات التي لها أثر إيجابي على الميزان التجاري والدخل الإجمالي ودفع عجلة النمو الاقتصادي ولا يحقق ذلك إلا بمجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تنهض بالإقتصاد الوطني والخروج من التبعية الاقتصادية للمحروقات .

- تشجيع الابتكار التكنولوجي من خلال إحداث ترابط بين الصناعات ومؤسسات البحث العلمي وتوفير كل مستلزمات التي تتطلبها البحوث وفي شتى المجالات¹.
- جذب أكبر عدد ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك للعديد من المزايا التي تترتب عليها من تحويل الأموال ونقل التكنولوجيا والخبرات الفنية وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك عن

¹مدوري عبد الرزاق تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص إقتصاد دولي، جامعة وهران، 2011/2012، ص ص 167-169

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

طريق تحسين المناخ الإستثماري بإتخاذ مجموعة من الإجراءات وإنشاء هيئات مكلفة بالإستثمار تقدم إمتيازات وحوافز من شأنها تهيئة المناخ الذي يمكن الجزائر من زيادة حصتها في الإستثمار

- الاهتمام باليد العاملة من خلال وضع الحكومة برامج تأهيل هذه القوة
- دعم نشاط البحث والتطوير

وكذلك الاهتمام بالمجال الزراعي على النحو الآتي¹:

➤ دعم القطاع الزراعي وجعل التنمية الزراعية من السبل الضرورية والبدائل الإستراتيجية لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات عن طريق تعزيز المنتجات التي تحمل فيها الجزائر ميزة تصديرية واستصلاح أكبر عدد ممكن من الأراضي الزراعية للوصول إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي للغذاء ورفع الوعي لدى الفلاحين وإستعمال البحوث والدراسات والتكنولوجيا الحديثة.

وإضافة إلى ما سبق القيام بما يلي²:

- ✓ تقديم الدعم المالي للتصدير سواء على أساس منح قروض بفوائد متدنية وبآجال طويلة للمشاريع المتوسطة والصغيرة وإعفاءات ضريبية وتسهيلات جمركية
- ✓ منح إئتمان إستيرادي من أجل دعم إستيراد المدخلات الوسيطة اللازمة لصناعة التصدير
- ✓ تطوير البنى التحتية وخاصة في المناطق الريفية وإقامة المجتمعات الصناعية والمحافظة على البيئة المحيطة وذلك من خلال الاهتمام بشبكات الطرقات، المواصلات، الكهرباء وغيرها.
- ✓ تصدير السلع المصنعة بدلا من المواد الأولية وذلك من خلال تصنيع هذه المواد مثل تصدير اللحوم بدلا من تصدير الحيوانات الحية.
- ✓ التركيز على مواصلة سياسات الإصلاح الهيكلي للمنظومة المالية المصرفية والجوانب القانونية والتنظيمية وحل مشاكل العقار الصناعي.

¹ لبحري سمية ترقية صادرات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص والتحديات، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث

الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2018، ص 114

² صالح سلمي واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لهل في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، مخبر

تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري، جامعة بومرداس، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 1، ص 11

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البتروول 2015-2021

المطلب الثاني: ترشيد الواردات

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من إقتصاديات الدول النامية يعاني من إختلالات تجلت في تحقيق معدلات نمو متواضعة نظرا لارتفاع مستويات الإنفاق مقارنة بالإيرادات كما برزت هذه الاختلالات في تعميم الآلة الإنتاجية الوطنية من خلال إهمال دور الإنتاج الصناعي والقطاع الفلاحي والسياحي مع الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات لذلك شهد الاقتصاد الجزائري نمو وإرادة بشكل متسارع وهو ما أثر كثيرا على الميزان التجاري وعلى مداخيل الدولة من العملة الصعبة خصوصا مع إنخفاض أسعار البتروول وهذا ما وجب إتباع سياسة ترشيد الواردات وذلك أن ننتج محليا ما كنا نستورده من قبل بمعنى التصنيع التدريجي للسلع الإستهلاكية التي إعتدنا على استيرادها وذلك بالإعتماد على آدبتين أساسيتين الحماية والإعانات ومن بين هذه الإجراءات¹:

- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة وذلك لأن السلع المصدرة وأي سلعة أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى
 - تخفيض سعر الصرف حيث كلما ينخفض تنخفض قيمة الدينار الجزائري ويترتب عن ذلك أن يتنازل المواطن على قدر أكبر من عمالتهم المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.
 - تشجيع الإستثمار الوطني في جميع القطاعات خاصة في قطاع الأدوية وصناعة وتركيب السيارات نظرا لضخامة واردات الجزائر من السيارات والأدوية
 - تقوية المنافسة وذلك بالقيام بتشجيع التنافسية بين المؤسسات وإزالة قيود البيروقراطية والقيام بإصلاحات عميقة في الاقتصاد الوطني
 - تعزيز الرقابة على صعيد تمويل التجارة الخارجية من خلال تخفيض سقف الواردات بالإضافة إلى التنسيق مع البنوك الوطنية لترشيد منح القروض الإستهلاكية.
- وإتباع كذلك ما يلي²:

¹ لثنية سمير، دور السياسة الجمركية في ترشيد الواردات دراسة حالة الجزائر 2014-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد حيزر بسكرة 2019-2020، ص ص 75-76

² نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 38

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021

- توفير الحماية الجمركية للسلع الإستهلاكية المنتجة محليا عن طرق فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع الإستهلاكية المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي وكذلك في نفس الوقت نقوم بتخفيض تكاليف إنتاج السلع الإستهلاكية عن طريق تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على إستيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج لتصنيع السلع الإستهلاكية.
- التركيز على القطاعات المستهدفة بالإحلال والمقصود بالتوجه الصناعي أن الدولة تختار القطاع الاقتصادي الرائد لديها والذي سيحرك عملية النمو ويعطي الأفضلية في إجراءات الحماية الجمركية والضريبية.
- جعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة من خلال فرض التعريفات الجمركية ونظام الحصص وإجراءات أخرى وبالتالي جعل صناعات إحلال الواردات مربحة.
- تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيله لمقابلة الطلب المحلي إضافة إلى ما سبق¹:
- الحد من إستيراد السلع الإستهلاكية البسيطة وذلك بإقامة الصناعات للسلع الإستهلاكية غير المعمرة مثل صناعة الملابس والأحذية وكذلك الصناعات المنتجة للمدخلات المستخدمة في إنتاج تلك السلع مثل الخامات الداخلة في صناعة الجلود النسيج والأخشاب وإنتاج كل هذه يتم إحلالها محل الواردات.
- الإستخدام الكثيف لرأس المال والعمالة المدربة والتكنولوجيا المتطورة في الإنتاج.
- توفير البيئة القانونية الاقتصادية التي تعمل على حماية وتشجيع الإنتاج المحلي بوجود قوانين رئيسية مثل قانون الزراعة قانون الجمارك وقانون التجارة
- تخطيط الحكومة لتفعيل العملية الإنتاجية في القطاعين الصناعي والزراعي وتوجيه الإنتاج الزراعي لخدمة تطوير المنتجات الصناعية المعتمدة على المواد الخام الزراعية
- الإعتماد على الموارد المحلية قدر الإمكان بفرض تقليل التبعية للخارج إذ لا معنى لصناعة إحلالية تعتمد على مدخلات مستوردة.

¹مصطفى السيد محمد صالح إسماعيل، إحلال الواردات وترقية الصادرات وأثرهما على التنمية في السوق خلال الفترة 2000-2015، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة النيلين 2017، ص120

الفصل الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البتروال 2015-2021

خاتمة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل تحليل تطور قيمة الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري مع دول منطقة الأورو ومن خلال هذا التحليل نستخلص أن الاقتصاد الجزائري إقتصاد غير متنوع يتركز على قطاع واحد ألا وهو قطاع المحروقات والذي يعمل على تدهور القطاعات الأخرى وتآثر أسعار البتروال على الميزان التجاري وعناصره فصادرات الجزائر تعتمد على تصدير البتروال لهذا كلما إرتفعت أسعار البتروال سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض إنعكست تلك التقلبات على العائدات البتروالية و واردات الجزائر والميزان التجاري يتأثران بهذه التقلبات وبهذا أشرنا إلى ضرورة ترشيد الصادرات وذلك بدعمها خارج المحروقات وترشيد الواردات بأن ننتج ما كنا نستوره وذلك بالتصنيع التدريجي وبالتالي التخفيف من العجز التجاري الموجود.

الخاتمة

الخاتمة:

عرف التاريخ الأوروبي الحديث أكبر عملية تحول نقدي تمثلت في بداية التعامل باليورو كعملة رسمية ومن المؤكد أن هذه الخطوة التي أقدمت عليها دول الإتحاد الأوروبي بتخليها عن عملاتها الوطنية وتبنيها لليورو خلق وضعاً جديداً، و الجزائر تربطها علاقات تجارية قوية مع دول منطقة الأورو فهي تعتبر الشريك التجاري الأول لها بما أنها من أكبر المصدرين لدول منطقة الأورو في مجال المحروقات وهذه المعاملات التجارية وجب تسويتها من خلال الميزان التجاري الذي يعد من أهم بنود ميزان المدفوعات ومن المؤشرات الاقتصادية الهامة للبلد، لذا فإن توازن الميزان التجاري يعد أمراً لا بد منه للمحافظة على سلامة الاقتصاد المحلي من الأزمات الاقتصادية ، وفي هذا السياق فإن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي رهين بإيرادات المحروقات ما يجعله عرضة للتقلبات التي تطرأ على أسعار البترول في الأسواق العالمية والتي تنعكس سلباً على ميزانها التجاري.

ومن خلال دراستنا هذه تطرقنا إلى العجز التجاري مع دول منطقة الأورو وذلك في ظل انخفاض أسعار البترول وبهذا قمنا بتحليل هيكل الميزان التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021 ومنه لا بد للجزائر العمل على تحقيق التوازن على مستوى الميزان التجاري وترشيد العجز مع دول منطقة الأورو وذلك بترقية الصادرات وإخلاق الواردات.

• اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: من أسباب اختلال الميزان التجاري تأثر عوائد الصادرات وقيمة الواردات التي أثبتت أن التغيرات في عوائد الصادرات وقيمة الواردات من أهم أسباب الاختلال في الميزان التجاري حيث كلما ارتفعت عائدات الصادرات وانخفضت قيمة الواردات فإن رصيد الميزان التجاري موجب أي تحقيق فائض أما إذا وقع العكس يكون الرصيد سالب أي أن هناك عجز في الميزان التجاري، يعني أن هناك علاقة طردية.

الفرضية الثانية: صادرات المحروقات لها دور كبير في تحديد وضعية الميزان التجاري مع دول منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول التي أثبتت أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على صادرات المحروقات بالدرجة الأولى حيث أنه عندما تنخفض أسعار البترول هذا يؤدي إلى انخفاض الصادرات من

المحروقات وبالتالي انخفاض اجمالي الصادرات وهذا ما ينتج عنه اختلال في الميزان التجاري وعجزه وبالتالي هناك علاقة طردية بين أسعار البترول والميزان التجاري.

الفرضية الثالثة: هناك استراتيجيات تخص عملية الاستيراد/ ترشيد الواردات التي تعمل على تصنيع المواد محليا من أجل التقليل من عملية الاستيراد وكبح فاتورة الاستيراد، أما استراتيجية تنمية الصادرات فتعمل من أجل تنويع الصادرات بدلا من أن يتم التصدير أحادي فقط وبالتالي ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

• أبرز النتائج:

1. رصيد الميزان التجاري الجزائري هو الذي يحدد لنا ما إذا كان هنالك فائض أو عجز وقد تم تسجيل عجز تجاري مع دول منطقة الأورو خلال الفترة 2015-2021 وذلك في ظل انخفاض أسعار البترول.
2. هشاشة الاقتصاد الجزائري لاعتماده على الصادرات من المحروقات في غياب مساهمة الصادرات من قطاعات أخرى.
3. إن الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار البترول لاعتمادها عليه بالدرجة الأولى وهي التي تنقل الميزان التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو من حالة فائض إلى عجز نتيجة الانخفاض الحاد وهنا يتبين لنا صحة الفرضية الثانية التي أثبتت أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين يحقق الميزان التجاري فائض نتيجة ارتفاع أسعار البترول والعكس صحيح.
4. تمتلك الجزائر مؤهلات ومقومات تسمح لها بتنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات وبذلك التخلص من التبعية للنفط واتباع استراتيجية إحلال الواردات مع دول منطقة الأورو.
5. تعتبر دول منطقة الأورو أهم شريك تجاري للجزائر.

• التوصيات والاقتراحات:

تتويجا لما جاء في البحث من دراسة وتحليل وعلى ضوء النتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من التوصيات كما يلي:

1. ينبغي البحث عن بديل للصادرات النفطية بتنوع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية يساهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل إلى جانب النفط.
2. وضع استراتيجية لتنوع هيكل الصادرات والواردات بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية وهذا ما يتطلب تطوير البنية الإنتاجية.
3. التشجيع على تقليل حجم الواردات وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وترقية القطاع الخاص وتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• آفاق الدراسة:

تناولت الدراسة ترشيد العجز التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو في ظل انخفاض أسعار البترول 2015-2021 وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، كما أنها لا تخلو من النقائص ونظرا لاتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نقترح بعض العناوين التالية:

- 1- أسعار البترول وانعكاساتها على الميزان التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو
- 2- دور التنوع الاقتصادي في علاج العجز التجاري الجزائري مع دول منطقة الأورو.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. أحمد جابر بدران، الاقتصاد الدولي والاندماج الاقتصادي المعاصر، القاهرة، ط1.
2. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2006.
3. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
4. فريد النجار، إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة قراءة إستراتيجية الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.
5. محسن الخضيرى، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة، مجموعة النيل العربية، ط1، 2002.

المذكرات والأطروحات:

1. أبو بكر خالدى وعبد الكريم دبار، أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الفترة 1990-2017، مذكرة ماستر تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2019/2018.
2. أمير صفية، أثر تغيرات أسعار البترول على احتياطي الصرف، حالة الجزائر 1986-2016، أطروحة دكتوراه في ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة جيلالي بلعباس 2019-2020.
3. بحرية لمياء، العملة الأوروبية اليورو وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2011، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2011-2012.
4. بريس خليفة، دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر3، 2012/2013.
5. بوبكر سعدي، عمر خرخاش، دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2017، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018/2019.

6. بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط، دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2010-2011.
7. بوشعالة مليكة، أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2019، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2021/2020.
8. بوعبد الله لويزة، بوكرامة مفيدة، أثر تغيرات أسعار المحروقات على الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل 2018/2017.
9. بوعويش أمينة، بلهور دنيا، المنافسة أورو، دولار في الأسواق المالية الدولية، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016-2017.
10. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف 2008-2009.
11. حنيش الحاج اليورو وانعكاسته على بنية التجارة الخارجية أسعار الصرف والمديونية الخارجية رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2002.
12. داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 2012/2011.
13. دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر 1986-2014، رسالة ماجستير جامعة المدية، 2015/2014.
14. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.
15. السعيد روجع، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري(1970-2009)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

16. شتيوي مروة، شتيوي شبيبة، أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر 2000-2016، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي 1945، قائمة الجزائر 2016-2017.
17. شريفة بالشعور، تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري، نموذج منتجات تصحيح الخطأ، رسالة ماجستير في اقتصاديات المال والأعمال، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة "البيت"، عمان الأردن، 2011.
18. شنية سمير، دور السياسة الجمركية في ترشيد الواردات، دراسة حالة الجزائر 2014-2015، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
19. شيبوب غبيشة، تغير أسعار البترول على الميزان التجاري في الجزائر، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2018، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/219.
20. عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة مالية دولية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2015/2016.
21. العمري سيليا، أثر تقلبات سعر الصرف في التضخم والميزان التجاري، حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2018، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محمد اولحاج البويرة، 2019/2020.
22. قويدري قوبش بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول في الجزائر على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.
23. محمود تليلاني، اليورو وانعكاساته على التنمية الاقتصادية في الجزائر 2000-2017، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة 2017-2018.
24. مدوري عبد الرزاق، تحليل فعالية السياسة العمومية في ترقية الصادرات خارج في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2011/2012.

25. مريم شطبي محمود، مداخلة بعنوان انعكاسات إنخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري قراءة في تطورات في أسواق الطاقة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 14 ماي 2015.
26. مصطفى السيد، محمد صالح إسماعيل، إحلال الواردات وترقية الصادرات وأثرهما على التنمية في السودان خلال الفترة 2000-2015، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد جامعة النيلين.
27. موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.
28. هجيسي سيهام، بوهنيبة راضية، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري للفترة 1990-2015، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص نفود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2016/2017.

المجلات:

1. بحري سليمة، ترقية صادرات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص والتحديات، مجلة منتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2018.
2. صالح سلمى، واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010-2020، مخبر تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري، جامعة بومرداس، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 4، العدد 1، 2021.
3. نور الدين شارف فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

مواقع الكترونية:

<https://ar.wikipedia.org>

<https://mtrade map.org>

www.oapecorg.org